جامعة قاصدي مرباح – ورقلة –
كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم المالية و المحاسبية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي–الطور الثاني–

الميدان: علوم اقتصادية، علوم التسيير وعلوم تجارية

الشعبة: علوم مالية و محاسبية

التخصص: محاسبة وجباية معمقة

بعنوان:

أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي على فعالية المحتوى المعلوماتي للقوائم المالية

دراسة حالة– لعينة من مهنيي وممارسي المحاسبة بولاية تقرت 2022–

من إعداد الطالب: عبد اللطيف بوغرارة

نوقشت و أجيزت علنا بتاريخ:2022/06/21

أمام اللجنة المكونة من السادة :

الأستاذ/ عبد الباقي بضياف.....(أستاذ محاضر قسم "أ" جامعة قاصدي مرباح– ورقلة) رئيسا

الأستاذ/ محـــمد كويسي.....(أستاذ محاضر قسم "أ" جامعة قاصدي مرباح– ورقلة) مشرفا ومقررا

الأستاذ/ فريد عوينات.....(أستاذ محاضر قسم "أ" جامعة قاصدي مرباح – ورقلة) مناقشا

السنة الجامعية 2021 / 2022

جامعة قاصدي مرباح – ورقلة –
كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم المالية و المحاسبية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي–الطور الثاني–

الميدان: علوم اقتصادية، علوم التسيير وعلوم تجارية

الشعبة: علوم مالية و محاسبية

التخصص: محاسبة وجباية معمقة

بعنوان:

أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي على فعالية المحتوى المعلوماتي للقوائم المالية

دراسة حالة– لعينة من مهنيي وممارسي المحاسبة بولاية تقرت 2022–

من إعداد الطالب: عبد اللطيف بوغرارة

نوقشت و أجيزت علنا بتاريخ: 2022/06/21

أمام اللجنة المكونة من السادة :

الأستاذ/ عبد الباقي بضياف.....(أستاذ محاضر قسم "أ"جامعة قاصدي مرباح– ورقلة) رئيسا

الأستاذ/ محـــمد كويسي.....(أستاذ محاضر قسم "أ" جامعة قاصدي مرباح– ورقلة) مشرفا ومقررا

الأستاذ/ فريد عوينات.....(أستاذ محاضر قسم "أ" جامعة قاصدي مرباح – ورقلة) مناقشا

السنة الجامعية 2021 / 2022

الإهداء

الحمد لله والصلاة و السلام على أشرف خلق الله وسيد المرسلين وبعد؛

أهدي ثمرة جهدي إلى سبب وجودي، اللذان أعيش لهما اعترافا وتقديرا

لفضلهما الذي لا يفوته فضل إلا فضل الله عز وجل، إلى الوالدين الكريمين،

أطال الله في عمرهما، إلى من كانوا سندا ودعما لي في هذه الحياة إخوتي الأعزاء،

إلى كل زملائي في مسيرتي الدراسية،

إلى كل من ثابر في سبيل العلم و جعله نور يستضاء به،

وإلى كل من ساعدني في انجاز هذا العمل

شكر وعرفان

قال تعالى:" فاذكروني أذكركم واشكروا لي ولا تكفرون..."

من لا يشكر الناس لا يشكر الله

أتوجه بالحمد و الشكر للمولى عز وجل على نعمه الظاهرة والباطنة

فأقول " الحمد لك ربي كما ينبغي لجلال وجهك وعظيم سلطانك"على توفيقي في إتمام المذكرة

أتوجه بالشكر الجزيل لأستاذي ومشرفي " كويسي محمد" على كل توجيهاته المستمرة و نصائحه القيمة إلى أعضاء لجنة المناقشة الموقرة الذين قبلوا وتحملوا عناء قراءة و مناقشة هذه المذكرة إلى كل من ساندني في انجاز هذا العمل المتواضع من قريب أو من بعيد وكل من لم يسعفنا الحظ لذكره والشكر موصول للجميع .

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي على فعالية المحتوى المعلوماتي للقوائم المالية الصادرة عن المؤسسات الاقتصادية الجزائرية, من خلال نوعية المعلومات المحاسبية التي تتضمنها القوائم المالية ومدى ملائمتها لمتطلبات القياس والافصاح المحاسبي, ومن أجل الاجابة على الاشكالية المطروحة استخدمنا المنهج الوصفي في الجانب النظري من أجل الاحاطة بجميع الجوانب النظرية للموضوع, أما في الجانب الميداني اعتمدنا على أسلوب الاستبيان كأداة للدراسة من خلال توزيع 68 استمارة استبيانية على عينة شملت مهنيي وممارسي المحاسبة بولاية تقرت في سنة 2022 وذلك لجمع المعلومات واستخدمنا المنهج التحليلي لمعالجة هذه النتائج.

ولقد توصلت الدراسة إلى أن التزام المؤسسة الاقتصادية بقواعد القياس ومتطلبات الافصاح وفق النظام المحاسبي المالي يساهم في تحسين جودة المعلومة المحاسبية, وبالتالي تزيد فعالية المحتوى المعلوماتي للقوائم المالية في اتخاذ القرارات من لدن مستخدميها سواء الداخليين أو الخارجيين.

الكلمات المفتاحية: نظام محاسبي مالي، محتوى معلوماتي، قوائم مالية، افصاح محاسبي, قياس محاسبي.

Abstract:

This study aims to identify the impact of the application of the financial accounting system on the effectiveness of the information content of financial lists issued by Algerian economic institutions. Through the accounting information it contains and its suitability for the requirements of measurement and accounting disclosure, In order to answer the problem at hand, we used the descriptive approach on the theoretical side to take note of all the theoretical aspects of the topic. On the field side, we relied on the questionnaire method as a study tool by distributing 68 questionnaires to a sample of professionals, institutional accountants and financial analysts. In order to gather information, we used the analytical approach to address these results.

We have reached the following conclusion: The economic institution's adherence to the rules of measurement and disclosure in accordance with the Financial Accounting Regulations contributes to improving the quality of accounting information

Keywords: financial accounting system, accounting measurement, accounting disclosure, information content, quality of accounting information

قائمة المحتويات

العنوان	الصفحة
الإهداء	III
الشكر	IV
ملخص	V
قائمة المحتويات	VII
قائمة الجداول	VIII
قائمة الأشكال البيانية	IX
قائمة الملاحق	IX
قائمة الرموز والاختصارات	X
مقدمة	أ-ج
الفصل الأول : الأدبيات النظرية والتطبيقية للدراسة	
المبحث الأول : الاطار النظري للنظام المحاسبي المالي والمحتوى المعلوماتي للقوائم المالية	3
المبحث الثاني : الدراسات السابقة حول الموضوع	24
الفصل الثاني: الدراسة الميدانية– حالة عينة لمهنيي وممارسي المحاسبة بولاية تقرت2022	
المبحث الأول : الطريقة والأدوات المستخدمة في الدراسة	33
المبحث الثاني : نتائج الدراسة ومناقشتها	38
خاتمة	
المصادر والمراجع	59
الملاحق	63
الفهرس	74

قائمة الجداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
2 –1	الاحصائيات المتعلقة بتوزيع الاستبيان	34
2 –2	مقياس ليكارت الثلاثي المعتمد في الدراسة الاستبيانية .	36
2–3	الأوزان المرجحة لمقياس الدراسة.	37
2–4	معامل الثبات الفاكرونباخ لعينة الدراسة.	37
2 –5	توزيع عينة الدراسة حسب العمر.	38
2–6	توزيع عينة الدراسة حسب المستوى التعليمي .	39
2–7	توزيع عينة الدراسة حسب الوظيفة .	40
2–8	توزيع عينة الدراسة حسب الخبرة .	41
2–9	توزيع عينة الدراسة حسب الهيئة المستخدمة .	42
2–10	تحليل أراء عينة الدراسة (المستجوبين)حول واقع التزام المؤسسات الاقتصادية بمتطلبات القياس المحاسبي وفق SCF.	44
2–11	تحليل أراء عينة الدراسة (المستجوبين) حول واقع التزام المؤسسات الاقتصادية بمتطلبات الافصاح المحاسبي وفق SCF.	45
2–12	تحليل أراء عينة الدراسة (المستجوبين)حول أثر اسهامات النظام المحاسبي المالي في تحسين فعالية المحتوى المعلوماتي للقوائم المالية	47
2–13	نتائج اختبار ANOVA حول وجود فروق ذات دلالة إحصائية حول واقع الالتزام المؤسسات الاقتصادية بمتطلبات القياس المحاسبي وفق SCF تعزي إلي المتغيرات الشخصية.	50
2–14	نتائج اختبار ANOVA حول وجود فروق ذات دلالة إحصائية حول واقع التزام المؤسسات الاقتصادية بمتطلبات الافصاح المحاسبي وفق SCF تعزي إلي المتغيرات الشخصية.	51
2–15	نتائج اختبار ANOVA حول وجود فروق ذات دلالة إحصائية حول أثر اسهامات النظام المحاسبي في تحسين فعالية المحتوى المعلوماتي تعزى إلي المتغيرات الشخصية.	52

قائمة الأشكال

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
1-2	نموذج الدراسة	34
2-2	توزيع عينة الدراسة حسب العمر	39
3-2	توزيع عينة الدراسة حسب المستوى التعليمي	40
4-2	توزيع عينة الدراسة حسب الوظيفة	41
5-2	توزيع عينة الدراسة حسب الخبرة	42
6-2	توزيع عينة الدراسة حسب الهيئة المستخدمة	43

قائمة الملاحق

الرقم	عنوان الملحق	الصفحة
02	استمارة الاستبيان	65
03	النسبة المئوية لعمر	69
04	النسبة المئوية لمستوى التعليمي	69
05	النسبة المئوية لوظيفة	69
06	النسبة المئوية لخبرة	69
07	النسبة المئوية لهيئة المستخدمة	71
08	معامل الثبات للنظام المحاسبي المالي والمحتوى المعلوماتي للقوائم المالية	71
09	قيم المتوسطات الحاسبية والانحرافات المعيارية لمحور الأول	71
10	قيم المتوسطات الحاسبية والانحرافات المعيارية لمحور الثاني	71
11	قيم المتوسطات الحاسبية والانحرافات المعيارية لمحور الثالث	71
12	دراسة العلاقة باستخدام معامل الارتباط بين المتغير المستقل والمحور التابع	71
13	نتائج تحليل تباين ANOVA حول وجود فروق ذات دلالة إحصائية للمحاور الثالث تعزى إلي المتغيرات الشخصية	71

قائمة الرموز والاختصارات

الاختصار /الرمز	الدلالة
AAA	جمعية المحاسبين الأمريكية
FASB	مجلس معايير المحاسبة المالية
SCF	النظام المحاسبي المالي
IASB	مجلس معايير المحاسبة الدولية

مقدمة

.توطئة

تهدف المحاسبة إلى توفير معلومات مفيدة للمستخدمين تتمتع بالدقة والثقة وتكون مفهومة من قبل المستفيدين منها في اتخاذ قراراتهم.

ان المعلومات المالية هي ما تقدمه الشركات عن وضعها المالي وأدائها وتدفقاتها النقدية, بحيث تعتبر التقارير المالية هي الوسيلة الفنية المستخدمة لإيصال هذه المعلومات بشكل عام والقوائم المالية بشكل خاص, والتي يجب أن تكون ملائمة وموثوقة حتى يمكن الاعتماد عليها في اتخاذ القرارات الاقتصادية المناسبة خصوصا قرارات الاستثمار والإقراض, من خلال الاعتماد على مجموعة من المتطلبات المتعلقة بالقياس والإفصاح المحاسبي الذي يستخدم في المحاسبة لإظهار هذه القوائم المالية والمعلومات والإيضاحات المتممة لها كونه يهدف إلى توفير المعلومات الملائمة والمفيدة لهذه الأطراف ذات المصلحة والتي تعتمد بشكل كبير في اتخاذ قراراتها على ما يتم نشره من قبل المؤسسات.

وعليه فان القصور في العمل بمتطلبات القياس والإفصاح يجعل المعلومات الواردة في القوائم المالية مضللة وغير كافية لمستخدميها مما يؤدي إلى فقدان الثقة في المعلومات المحاسبية. ويمكن القول بأن من الأسباب الهامة لحدوث انهيار المؤسسات والوحدات الاقتصادية هو فعالية المحتوى المعلوماتي للقوائم المالية ونقص الإفصاح عنها أو التلاعب فيها بانتهاج سياسات احتيالية غير أخلاقية، وينعكس سلبا بفقدان الثقة في المعلومات المحاسبية وبالتالي تفقد جودتها.

2_طرح الإشكالية

ما أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي على فعالية المحتوى المعلوماتي للقوائم المالية؟

➢ **الأسئلة الفرعية:** للتمكن من الإجابة على الإشكالية الرئيسية يمكن طرح الأسئلة الفرعية التالية:

- ما واقع التزام المؤسسات الاقتصادية بمتطلبات القياس المحاسبي وفق النظام المحاسبي المالي؟
- ما واقع التزام المؤسسات الاقتصادية بمتطلبات الافصاح المحاسبي وفق النظام المحاسبي المالي؟
- ما أثر اسهامات النظام المحاسبي المالي في تحسين فعالية المحتوى المعلوماتي للقوائم المالية؟

3_**فرضيات الدراسة:** بغية تسهيل معالجة الإشكالية المطروحة ارتأينا صياغة الفرضيات التالية:

- هناك إلتزام من قبل المؤسسات الاقتصادية بمتطلبات القياس المحاسبي وفق النظام المحاسبي المالي SCF ؛
- هناك إلتزام من قبل المؤسسات الاقتصادية بمتطلبات الافصاح المحاسبي وفق النظام المحاسبي المالي SCF ؛
- يساهم النظام المحاسبي المالي SCF في تحسين فعالية المحتوى المعلوماتي للقوائم المالية.

4– أهمية و أهداف الدراسة:

➢ **أهمية الدراسة**

تنبع أهمية الدراسة وبشكل رئيسي من أهمية القوائم المالية والتي تعتبر مخرجات العمل المحاسبي حيث يتأثر عرض ومحتوى القوائم المالية بالقياس والافصاح المحاسبي, وبما أن المؤسسات الاقتصادية بالجزائر تعتمد على متطلبات القياس والافصاح المنصوص عليها

وفق SCF أثناء اعداد قوائمها المالية, فالدراسة تحاول معرفة مدى اعتمادية أصحاب القرار على المحتوى المعلوماتي للقوائم المالية في بناء توقعاتهم وتقييم استثماراتهم من خلال تزويدهم بمعلومات قيمة وشفافة تستجيب لمتطلبات النظام المحاسبي المالي.

➢ **أهداف الدراسة:**

يمكن إبراز أهم الأهداف التي تنطوي عليها الدراسة في مايلي:

_ التطرق لمتطلبات القياس المحاسبي وفق النظام المحاسبي المالي؛

_التطرق لمتطلبات الافصاح المحاسبي وفق النظام المحاسبي المالي؛

_المحتوى المعلوماتي للقوائم المالية في ظل تبني النظام المحاسبي المالي.

5- مبررات ودوافع اختيار الموضوع:

اختيار البحث في الموضوع كان على أساس عدة مبررات ودوافع موضوعية وأخرى ذاتية منها:

_ التخصص الدراسي يتوافق مع موضوع الدراسة، والرغبة في زيادة التحصيل العلمي بمجال التخصص؛

_ التعرف أكثر على آثار تطبيق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات.

6- حدود الدراسة:

وتشمل مايلي:

- **الحدود الموضوعية**: التي تضبط الجانب النظري والذي يتناول النظام المحاسبي المالي والمحتوى المعلوماتي للقوائم المالية ومدى الاعتمادية على تلك القوائم بالنسبة لأصحاب القرار؛

- **الحدود المكانية**: في الجانب الميداني سيتم إجراء دراسة استبيانية من خلال توزيع الاستمارة على عينة من المهنيين والممارسين بولايتي تقرت؛

- **الحدود الزمانية**: انجاز الدراسة ككل يتزامن مع السنة الجامعية 2022/2021.

7- منجهية الدراسة:

بهدف معالجة موضوع الدراسة, استخدمنا المنهج الوصفي بالنسبة للجزء النظري من خلال استخلاصه من أهم الدراسات والكتب والمقالات العلمية والمداخلات التي طرحت في الملتقيات العلمية, أما بالنسبة للجزء التطبيقي تم الاعتماد على المنهج التحليلي في دراسة الحالة باستخدام أسلوب الاستبيان, ثم استنتاج أسئلته حسب ما جاء في الجزء النظري للدراسة, وقد تم الاعتماد في التحليل على بعض الطرق الاحصائية مثل برنامج الحزمة الاحصائية للعلوم الاجتماعية SPSS, وتحليلها للتمكن من استيضاح أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي على فعالية المحتوى المعلوماتي للقوائم المالية الصادرة عن المؤسسات الاقتصادية الجزائرية في سياق تطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF).

8-صعوبات الدراسة:

-صعوبة توزيع استمارات الاستبيان على عينة الدراسة؛

-رفض معظم مكاتب محافظي الحسابات ملأ استمارة الاستبيان, بسبب انشغالهم باعداد ميزانيات وتسويات نهاية السنة؛

- عدم تجاوب بعض من أفراد العينة من أجل استرداد استمارة الاستبيان.

9- خطة (تقسيمات) الدراسة:

بغية تحقيق أهداف الدراسة والإجابة على الإشكالية المطروحة تم تقسيم الدراسة بشكل متوازن مكوّن من فصلين تسبقهما مقدمة، حيث يتناول كل فصل جانب رئيسي من المذكرة ويسبق بتمهيد ويختتم بخلاصة، وفي الختام عرض النتائج النهائية المتوصل إليها واختبار الفرضيات واقتراح بعض التوصيات الآفاق المستقبلية المرتبطة بهذا الصنف من الدراسات وذلك كما يلي:

الفصل الأول- الأدبيات النظرية والتطبيقية حول النظام المحاسبي المالي والمحتوى المعلوماتي للقوائم المالية: يتناول الإطار النظري للدراسة، حيث يتضمن:

-المبحث الأول: الإطار النظري حول النظام المحاسبي المالي والمحتوى المعلوماتي للقوائم المالية

-المبحث الثاني: الدراسات السابقة لموضوع الدراسة

الفصل الثاني: الدراسة الميدانية حالة عينة من مهنيي وممارسي المحاسبة بولاية تقرت _: يتعلق بإسقاط الجانب النظري على الدراسة الميدانية من خلال دراسة استبيانية بولاية تقرت حيث يتضمن هذا الفصل:

-المبحث الأول: الطريقة و أدوات الدراسة

-المبحث الثاني : تحليل النتائج ومناقشتها

الفصل الأول:

الأدبيات النظرية

و التطبيقية للدراسة

تمهيد:

تعتبر المعلومات المالية الأداة المحركة لإدارة أي مشروع اقتصادي،كما تعد عنصر ربط وتنسيق بين المؤسسات ووسيلة اتصال بين الأنشطة التي تمارسها المؤسسة ومستخدمي المعلومات عند اتخاذ القرارات،إذ أن تقييم جودة القرار يعتمد على قيمةالمعلومة المالية المقدمة من خلال القوائم المالية الأساسية والملاحق بعد معالجة الأحداث المالية داخل المؤسسة وتدقيقها كمخرجات لنظام المعلومات المحاسبي بهدف الإفصاح عنها وتقديمها إلى الجهات المستفيدة منها سواء كان ذلك داخليا أو خارجيا.

ومما سبق سنحاول في هذا الفصل دراسة الإطار النظري المتعلق بالنظام المحاسبي المالي والمحتوى المعلوماتي للقوائم المالية كما يلي:

المبحث الأول: الإطار النظري للنظام المحاسبي المالي والمحتوى المعلوماتي للقوائم المالية

المبحث الثاني : الدراسات السابقة للدراسة

المبحث الأول: الإطار النظري للنظام المحاسبي المالي والمحتوى المعلوماتي للقوائم المالية

سنتناول في هذا المبحث بعض المفاهيم العامة حول النظام المحاسبي المالي كما سيتم التطرق كذلك إلى مفاهيم حول القوائم المالية ومحتواها المعلوماتي في ظل النظام المحاسبي المالي.

المطلب الأول: مدخل حول النظام المحاسبي المالي

من أجل تكييف الممارسة المحاسبية في الجزائر مع الممارسات الدولية وتماشيا مع الإصلاحات المعمول بها, تم اعادة هيكلة المخطط المحاسبي الوطني واعتماد النظام المحاسبي المالي لمواكبة التطورات, مما يساعد مستخدمي القوائم المالية لاتخاذ القرارات, لهذا حاولنا في هذا المطلب تقديم لمحة حول النظام المحاسبي المالي ودراسة متطلبات القياس والافصاح وفق النظام المحاسبي المالي.

الفرع الأول: لمحة حول النظام المحاسبي المالي

أولا–تعريف النظام المحاسبي المالي:

بموجب القانون رقم 11 المؤرخ في 25 نوفمبر 2007 وحسب المادة رقم 03 من القانون 11/07 فان المحاسبة المالية" نظام لتنظيم المعلومة المالية يسمح بتخزين معطيات قاعدية عديدة وتصنيفها, وتقييمها وتسجيلها وعرض كشوف تعكس صورة صادقة عن الوضعية المالية وممتلكات الكيان ونجاعته, ووضعية خزينته في نهاية السنة المالية".[1]

وبالنسبة لمجال تطبيق النظام المحاسبي المالي فانه يطبق على كل شخص طبيعي أو معنوي ملزم بموجب نص قانوني أو تنظيمي بمسك المحاسبة المالية مع مراعاة الأحكام الخاصة بها, حيث تلتزم المؤسسات الاتية بمسك محاسبة مالية حسب ما نصت عليه المادة (04):

– الشركات الخاضعة لأحكام القانون التجاري.

– التعاونيات.

– الأشخاص الطبيعيون أو المعنويون المنتجون للسلع أو الخدمات التجارية وغير التجارية اذا كانو يمارسون نشاطات اقتصادية مبنية على عمليات متكررة.

–كل الاشخاص الطبيعيين والمعنويين الخاضعين لذلك بموجب نص قانوني أو تنظيمي. كما يمكن للكيانات الصغيرة جدا التي لايتعدى رقم أعمالها أو عدد مستخدميها ونشاطها الحد القانوني أن تمسك محاسبة مالية مبسطة. وقد نصت المادة" 2" على أنه يستثنى من مجال تطبيق المحاسبة المالية الأشخاص المعنويون الخاضعون لقواعد المحاسبة العمومية.[2]

[1] المادة رقم 3 من القانون رقم 07–11 المتضمن االنظام المحاسبي المالي, الجريدة الرسمية رقم 74 الصادرة في 25 نوفمبر 2007, الجزائر, ص3.

[2] نفس المرجع ص03.

ثانيا–مبادئ النظام المحاسبي المالي:

يتضمن النظام المحاسبي المالي اطارا تصوريا ومعايير محاسبية, ومدونة حسابات تسمح باعداد كشوف مالية على أساس المبادئ المحاسبية المعرف بها عامة ولا سيما:

–محاسبة التعهد: يجب تسجيل الأحداث الاقتصادية عند حدوثها أي في الوقت الذي تطرأ فيه دون انتظار تدفقها النقدي, وتظهر في القوائم المالية ضمن النشاط المرتبط به.[3]

– استمرارية الاستغلال: يتم اعداد البيانات المحاسبية والقوائم المالية بافتراض مواصلة النشاط باستمرار في المستقبل.

الدلالة: يجب أن تكون المعلومات المالية والبيانات المحاسبية في شكل وثائق ثبوتية تضمن مصداقيتها, وتكون المعلومات متبوعة بدلائل حول العملية.[4]

–مبدأ الحيطة والحذر: ينص على تسجيل الخسائر كأعباء قبل وقوعها أحيانا, بينما لا تسجل التوقعات الخاصة بالايرادات الا اذا تمت فعلا.

- مبدأ ثبات الطرق المحاسبية: وذلك من أجل ضمان الدقة والوضوح في القوائم المالية.
- مبدأ التكلفة التاريخية: يقر مبدأ التكلفة التاريخية تسجيل الأحداث الاقتصادية بتكلفة شراءها(الاقتناء) أو انتاجها.
- مبدأ الأهمية النسبية: يعطي هذا المبدأ الأهمية النسبية في تصنيف المعلومات أي الاهتمام بالمعلومات الأهم ثم المهمة.[5]
- مبدأ عدم المقاصة (عدم التعويض): ينبغي عدم القيام بمقاصة بين مختلف عناصر الأصول والخصوم وبين الايرادات والأعباء, الا اذا كانت هذه المقاصة مسموح بها قانونيا أو جراء اتفاقية مثلا المقاصة التي تتم بين الرسم على القيمة المضافة على المشتريات والرسم على القيمة المضافة على المبيعات.[6]
- مبدأ استقلالية الذمة المالية: يعتبر هذا المبدأ أن المؤسسة وحدة اقتصادية وقانونية قائمة بذاتها عن الذمة المالية لملاكها.

مبدأ أسبقية الواقع الاقتصادي على المظهر القانوني: ينبغي التعامل مع الأحداث الاقتصادية حسب الواقع المالي وليس حسب الظاهر القانوني, حيث حسب هذا المبدأ مثلا تسجل استثمارات قرض الايجار في الميزانية.

حسب الظاهر القانوني, حيث حسب هذا المبدأ مثلا تسجل استثمارات قرض الايجار في الميزانية.[7]

---

[3] علاء بوقفة, الاصلاح المحاسبي في الجزائر وأثره في تفعيل الممارسة المحاسبية, مذكرة ماجستير, فرع محاسبة وجباية, جامعة ورقلة 2012, ص85.

[4] بلعور سليمان, دوافع وآثار الانتقال الى النظام المحاسبي المالي الجديد في الجزائر, مجلة رؤى اقتصادية, العدد 6, 2014, ص208.

[5] لخضر علاوي, نظام المحاسبة المالية, سير الحسابات وتطبيقاتها les pages bleues internationales البويرة, الجزائر, 2014, ص12.

[6] مسعود درواسي, ضيف الله محمد الهادي, قوادري محمد, مقارنة النظام المحاسبي المالي(SCF) بالمعايير الدولية للمحاسبة(IAS_IFRS)_ (قياس وتقييم لبنود القوائم المالية) المحور الثاني: مكانة النظام المحاسبي المالي الجزائري في ظل المعايير الدولية للمحاسبة, ص 14.

[7] بلعور سليمان, مرجع سابق, ص209.

-مبدأ الوحدة النقدية: ألزمت المادة 10 من المرسوم نفسه على كل مؤسسة أن تحترم اتفاقية الوحدة النقدية بأن تمسك محاسبتها بالدينار الجزائري وتحول العمليات المدونة بالعملات الأجنبية إلى العملة الوطنية حسب ماهو محدد في المعايير المحاسبية. وأن لا تدرج في الحسابات الا المعاملات والأحداث التي يمكن تقييمها نقدا.

-مبدأ المطابقة بين الميزانية الافتتاحية والميزانية الختامية: وفقا للمادة 17 من نفس المرسوم يجب أن تكون الميزانية الافتتاحية للسنة المالية مطابقة لميزانية اقفال السنة المالية السابقة

ثالثا-أهمية النظام المحاسبي المالي:

يكتسي النظام المحاسبي المالي أهمية بالغة كونه يستجيب لمختلف احتياجات المهنيين والمستثمرين, كما أنه يشكل خطوة هامة في تطبيق المعايير المحاسبية الدولية ويهدف النظام المحاسبي الى:

-يسمح بتوفير معلومة مالية مفصلة ودقيقة تعكس الصورة الصادقة للوضعية المالية للمؤسسة؛

- توضيح المبادئ المحاسبية الواجب مراعاتها عند التسجيل المحاسبي والتقييم وكذا اعداد القوائم المالية؛

- يستجيب لاحتياجات المستثمرين الحالية والمستقبلية, كما أنه يسمح باجراء المقارنة؛

-يساهم في تحسين تسيير المؤسسة من خلال فهم أفضل للمعلومات التي تشكل أساسا لاتخاذ القرار وتحسين اتصالها مع مختلف الأطراف المهتمة بالمعلومة المالية؛

-انسجام النظام المحاسبي المالي المطبق في الجزائر مع الأنظمة المحاسبية العالمية؛

-يضمن تطبيق المعايير المحاسبية الدولية المتعامل بها دوليا مما يدعم شفافية الحسابات وتكريس الثقة في الوضعية المالية للمؤسسة.[8]

الفرع الثاني: متطلبات القياس وفق النظام المحاسبي المالي

يعتبر القياس أحد وظائف المحاسبة الأساسية, وتكتسب المعلومات المحاسبية نتيجة له أهمية خاصة من قبل مستخدميها, ويعتبر أيضا أحد الفروض العلمية للمحاسبة في الكثير من الدراسات.

وعرف القياس بصفة عامة على انه عملية قرن و مقابلة وفق قواعد وشروط معينة باستخدام أرقام أو رموز أحد جوانب مجال معين بأحد جوانب مجال أخر.[9]

بالنسبة للنظام المحاسبي المالي فان قواعد التقييم والتسجيل المحاسبي تتشكل من مبادئ وقواعد عامة للتقييم، إضافة إلى قواعد خاصة للتقييم والإد راج في الحسابات، بحيث يتم تطبيقها على العناصر التي تحتويها القوائم المالية من أجل تقديم صورة صادقة عن الوضعية المالية للمؤسسة؛ فحسب الفقرة(54.4) من الإطار المفاهيمي لمجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) فان

[8] حدة متلف, علي بوخالفة, الاطار التصوري كانعكاس تقييمي لمدى تطبيق النظام المحاسبي المالي, مجلة الاقتصاد الصناعي(خزارتك), العدد 2, 2019؛
[9] عباس مهدي الشيرازي, نظرية المحاسبة, طبعة أولى, مطبعة ذات السلاسل, الكويت, 1990, ص62.

القياسكمفهوم محاسبي هو اجراء لتحديد المبالغ النقدية التي تثبت وتسجل بها عناصر القوائم المالية في الميزانية وقائمة الدخل، و ينطوي ذلك على اختيار أساس معين للقياس.[10]

ووجب أيضا توضيح موقف المشرع المحاسبي من القياس وفق هذا الأساس؛ بحيث أنه من خلال الاطلاع على النصوص القانونية المتعلقة بالمحاسبة في الجزائر وبمقارنتها مع معايير المحاسبة الدولية ومعايير المحاسبة الأمريكية، فإن المشرع المحاسبي بعد تطبيق النظام المحاسبي المالي تبنى بدائل القياس المحاسبي التي أقرها مجلس بهدف تحسين مخرجات النظام المحاسبي، والوصول إلى صورة صادقة تعبر عن وضعية المالية للمؤسسة؛ حيث اعتبر النظام المحاسبي المالي القياس وفق التكلفة التاريخية كقاعدة عامة للقياس المحاسبي، ومن بدائل القياس المحاسبي الأخرى مجرد مرجعية وتصحيح لها أداة لإعادة التقييم متى توفرت شروط ذلك؛ حيث سمح بالمفاضلة بين نموذج اعادة التقييم ونموذج التكلفة وفق أساس القيمة العادلة لمجمل عناصر القوائم المالية مثل التثبيتات العينية والمعنوية المالية، والمخزونات والإعانات الحكومية، والقروض والخصوم المالية، والأعباء والمنتجات المالية ،وعقود الإيجار التمويلي..الخ،. وأعطى الأولوية للتقييم وفق أساس القيمة العادلة لعناصر أخرى منها العقارات الموظفة والأصول البيولوجية والأصول المالية والمنتوجات الزراعية، وفي حالة صعوبة أو تعذر تحديد القيمة العادلة لهاته العناصر تحديدا ذات المصداقية فيجوز إدراج هذه الأصول بالتكلفة كما تم الاشارة إليه سابقا، كما اشترط الإفصاح في الملاحق عن الطريقة المعتمدة في الحصول على القيمة العادلة، ومدى استشارة مختص في إعادة التقييم ،وتوضيح أسباب اللجوء لهذا الأسلوب، وتاريخ إعادة التقييم، وأكد المشرع على ضرورة تحديد القيمة الحقيقية في ظل السوق النشط، أي أن تعكس القوائم المالية القيمة الحالية الواقعية للسوق عند تاريخ إقفال السنة المالية مع وضع شروط للسوق النشط.[11]

إن تعدد بدائل القياس المحاسبي فرضه واقع اختلاف عناصر القوائم المالية بطبيعتها الاقتصادية والمادية والغرض منها, ويعتبر هذا التعدد في البدائل محدد من محددات فعالية القوائم المالية

التكلفة التاريخية:

تعريف(1): هي النقد المدفوع أو ما يعادله والذي بموجبه تسجل الموجودات بتاريخ اقتنائها في الحسابات وضمن النشاط العادي للمؤسسة.

تعريف(2): قيمة النقدية أو النقدية المعادلة المدفوعة لاقتناء أصل معين والتي تم تسجيلها بتاريخ الاقتناء وبالنسبة للالتزامات فانها تمثل العوائد المستلمة بتاريخ الالتزام أو النقدية العادلة المتوقع دفعها لتسوية الالتزام في المسار العادي للأعمال.[12]

---

[10] عبد الحليم سعيدي, محاولة تقييم افصاح القوائم المالية في ظل تطبيق النظام المحاسبي المالي, دراسة عينة من المؤسسات, مذكرة مقمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم التجارية تخصص محاسبة, محمد خيضر, بسكرة 2014_2015, ص137.

[11] محمد رضا طيبة, آدم حديدي, موقف النظام الجبائي الجزائري من القياس وفق القيمة العادلة في ظل تطبيق النظام المحاسبي المالي, مجلة اقتصاد المال والأعمال, العدد 7, 2021, ص30_31.

[12] خلف الله بن يوسف, أهمية الافصاح والقياس المحاسبي في القوائم المالية في ظل النظام المحاسبي المالي وأثره على الممارسات المحاسبية في المؤسسات الاقتصادية, مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والادارية, العدد7, 2017, ص38_39.

- **التكلفة الجارية:** ويعني تسجيل الأصول بمبلغ النقدية أو ما في حكمها والذي يجب دفعه للحصول على نفس الأصول أو ما يماثله في الوقت الحاضر، كما يعني أيضا تسجيل الالتزامات بالمبلغ غير المخصوم من النقدية أو ما في حكمها المطلوب لسداد التعهد في الوقت الحاضر.
- **القيمة القابلة للتحقيق (القيمة الاستردادية أو قيمة التسوية):** ويعني تسجيل الأصول بمبلغ النقدية أو ما في حكمها والذي يمكن الحصول عليه في الوقت الحاضر مقابل بيع الأصول بالطريقة العادية، كما يعني تسجيل الالتزامات بقيم السداد غير المخصومة للنقدية أو ما في حكمها المتوقع دفعها سدادا للالتزامات ضمن النشاط العادي للمؤسسة.
- **القيمة الحالية:** ويعني تسجيل الأصول بالقيمة المخصومة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقع أن يولدها الأصل ضمن النشاط العادي للمؤسسة، كما يعني تسجيل الالتزامات بالقيمة المخصومة الحالية لصافي التدفقات النقدية الخارجة المستقبلية المتوقع طلبها لسداد الالتزامات ضمن النشاط العادي للمؤسسة.[13]

وتعتبر التكلفة التاريخية أكثر أسس القياس تطبيقا من قبل المؤسسات في إعداد قوائمها المالية ،وتستخدم عادة مندمجة مع أسس قياس أخرى، على سبيل المثال، يسجل المخزون عادة بالتكلفة أو صافي القيمة القابلة للتحقق أيهما اقل، ويمكن أن تسجل الأوراق المالية المتداولة بالقيمة السوقية، وتسجل التزامات التقاعد بقيمتها الحالية، وأيضا فان بعض المؤسسات تستخدم أساس التكلفة الجارية تجاوبا مع عدم قدرة نموذج المحاسبة على أساس التكلفة التاريخية على التعامل مع أثار التغيرات في أسعار الأصول غير النقدية.

[13] احمد الصالح سباع، أنيس هزلة ،محمد الهادي ضيف الله ،دور محاسبة القيمة العادلة كأساس للقياس والإفصاح المحاسبي في تحقيق جودة المعلومة المالية ، مجلة أبحاث اقتصادية معاصرة. العدد 02، 2018 ، ص 105.

الفرع الثالث: متطلبات الافصاح وفق النظام المحاسبي المالي

يسعى النظام المحاسبي المالي الى تقديم معلومات مالية ذات نوعية والمقدمة في شكل قوائم مالية صادقة وشفافة وتفي باحتياجات المستثمرين في اتخاذ القرارات وتعكس الوضع المالي للمؤسسة, وتتماشى هذه المعلومات مع الهدف الرئيسي والمتمثل في توحيد المفاهيم والممارسات المحاسبية واصدار القوائم والتقارير المالية على المستوى الدولي, لذلك نص النظام المحاسبي المالي على ضرورة اعداد وعرض قوائم مالية تتفق مع متطلبات الافصاح المناسب,[14] وضرورة الوضوح وعدم الابهام في عرض المعلومات المحاسبية عند اعداد الحسابات والتقارير المحاسبية او اخفاء معلومات ربما من شأنها تحريف الصورة الحقيقية لأداء الوحدة من أجل التعبير في الأخير على صدق الوضعية المالية المتوصل اليها في نهاية السنة المالية.[15]

ويمكن اعطاء تعريفات للافصاح المحاسبي كالآتي:

– **تعريف الأول:** الإفصاح المحاسبي هو عملية تقديم المعلومات و البيانات إل المستخدم بشكل مضمون و صحيح و ملائم لمساعدتهم على إتخاذ القرارات[16].

–**تعريف الثاني:** يقصد بالإفصاح المحاسبي إعلام ذوي المصالح بالحقائق الاقتصادية المالية التي قد تكون أساس للحكم على المشروع، و إن المعلومات التي يفصح عنها تكون ضرورية عندما يكون لها تأثير عل القرار المتخذ من قبل المستخدم لتلك المعلومات.[17]

ويمكن التمييز بين عدة أنواع للافصاح المحاسبي نذكر منها:

- **الإفصاح الكامل:** ويقصد مدى شمولية التقارير المالية و أهمية تغطيتها لأي معلومات ذات أثر محسوس على قارئها كونها مصدر أساسي يعتمد عليه لاتخاذ القرارات، لا يحد الإفصاح عند نهاية الفترة المحاسبية بل يمتد إل بعض الوقائع اللاحقة لتاريخ القوائم المالية تؤثر بشكل جوهري عل مستخدمي تلك القوائم.[18]
- **الإفصاح العادل:** يهتم بالرعاية المتوازنة لاحتياجات جميع الأطراف المالية، إذ يتوجب إخراج القوائم المالية و التقارير بالشكل الذي يضمن عدم ترجيح فئة معينة على مصلحة الفئات الأخرى، من خلال مراعاة مصالح جميع هذه الفئات بشكل متوازن.
- **الإفصاح الكافي:** تحديد الحد الأدنى الواجب توفيره من المعلومات المحاسبية في القوائم المالية، ويمكن ملاحظة أن مفهوم الحد الأدنى غير محدد بشكل دقيق إذ يختلف حسب الاحتياجات و المصالح بالدرجة الأولى، كونه يؤثر تأثير مباشرا في إتخاذ القرار، بالإضافة عل أنه يتبع للخبرة التي يتمتع بها الشخص المستفيد.[19]
-

---

[14] هجيرة بوزوينة, واقع القياس والافصاح المحاسبي في الجزائر وأثره على جودة المعلومات المالية وفق متطلبات النظام المحاسبي المالي, مجلة الادارة والتنمية للبحوث والدراسات, العدد 2, 2019, ص16.

[15] الياس شاهد, عبد النعيم دفرور, الافصاح المحاسبي عن القوائم المالية وفق نظام المحاسبة المالية ووفق المعايير المحاسبية الدولية, مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والادارية, العدد 5, 2016, ص153_154.

[16] عبد الرحمان مُحَمَّد رشوان، مُحَمَّد غانم أبو مصطفى، أثر استخدام لغة التقارير (XBRL) كأداة للإفصاح الإلكتروني على جودة التقارير المالية في ظل المعايير المحاسبة الدولية IFRS، مجلة الدراسات المالية و المحاسبة و الإدارية، العدد السابع، 2017،ص13.

[17] سعيد فارس، العربي حمزة, تأثير الممارسات المحاسبية الإبداعية على مبدأ الإفصاح المحاسبي في ظل معايير المحاسبة و الإبلاغ المالي الدولي–دراسة حالة لأراء عينة من الأكاديميين **والمهنيين**، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير وعلوم التجارة،العدد 03، السنة 2020،ص402.

[18] أحمد مخلوف، الأزمة المالية العالمية ولاستشراف الحل باستخدام مادي الإفصاح والشفافية و حوكمة الشريكات من منظور إسلامي ، ملتقى علمي دولي حول الأزمة المالية و الاقتصادية الدولية والحكومة العالمية ، جامعة فرحات عباس، سطيف،الجزائر،سنة 2019، ص6.

[19] إلياس شاهد، عبد النعيم دفرور، مرجع سابق، ص 145 .

الإفصاح الملائم: هو الإفصاح الذي يراعي حاجة مستخدمي البيانات وظروف المنشاة وطبيعة نشاطه إذ انه ليس من المهم فقط الإفصاح عن المعلومات المالية بل الأهم أن تكون ذات قيمة ومنفعة بالنسبة لقرارات المستثمرين والدائنين وتتناسب مع نشاط المنشاة وظروفها الداخلية [20].

الإفصاح الوقائي: أن تقدم المعلومات في القوائم المالية دون تضليل، يهدف هذا النوع من الإفصاح إلى حماية مجتمع المالي.[21]

هناك عدة شروط لابد توفرها ووجودها في القوائم المالية لتحقيق الافصاح وهي:

- أن تكون القوائم المالية المنشورة واضحة ومفهومة من قبل مستخدميها مع مراعاة عامل الزمن, بحيث تكون هذه القوائم وملحقاتها جاهزة في الوقت المناسب بدون تأخير حتى لا تفقد هذه القوائم فائدتها؛
- يجب أن يكون الافصاح عن المعلومات المالية موجها لكافة الجهات والتخصصات دون تمييز فئة عن أخرى؛
- يجب مراجعة عنصر الفائدة والتكلفة بحيث يجب أن تفوق الفائدة المتوقعة من وراء عملية الافصاح التكلفة بكثير؛
- يهدف الافصاح الى تقليل الفجوة الواقعة بين مستخدمي القوائم المالية ومعدي القوائم المالية, حيث أن الافصاح الكامل يساعد على اتخاذ القرارات؛
- يجب أن يضيف الافصاح تغيير على قرار مستخدمي المعلومات وذلك لمساعدته للوصول الى القرار الأمثل.[22]

[20] بوخروبة الغالية، دواح بالقاسم، مساهمة حوكمة المؤسسات في تحقيق جودة المعلومة المحاسبية و الإفصاح المحاسبي-حالة شركات التأمين، مجلة الاقتصاديات المالية و الأعمال،العدد السادس،سنة 2018،ص336.

[21] بريش خالد، مساهمة المراجع الخارجية في الحد من أثر مخاطر المراجعة مستلزمات الإفصاح في القوائم المالية، رسالة ماجستير،جامعة الجزائر 3، الجزائر،سنة 2015،ص67.

[22] هجيرة بوزوينة, مرجع سابق, ص16-17.

المطلب الثاني: المحتوى المعلوماتي للقوائم المالية حسب النظام المحاسبي المالي

تمثل القوائم المالية المصدر الرئيسي للمعلومات المالية الموجهة للأطراف المهتمة بنشاط المؤسسة, فهي تمثل الجزء المحوري للتقارير المالية وذات فائدة كبيرة لادارة المؤسسة بحيث توضح مدى نجاحها أو فشلها في ادارة مواردها المتاحة.

الفرع الأول: ماهية القوائم المالية

أولا–تعريف القوائم المالية: هناك عدة تعاريف وردت بخصوص القوائم المالية منها:

تشكل القوائم المالية في مجملها مخرجات نظام المعلومات المحاسبي, وتنقسم هذه المخرجات إلى قسمين الأول يمثل قوائم مالية أساسية والثاني قوائم مكملة للقوائم الأساسية. أما الأساسية فهي القوائم التي يتعين على الوحدات أن تقوم باعدادها والافصاح عنها بشكل دوري حتى تخدم أصحاب المصلحة والمستفيدين منها وهي الميزانية, جدول حسابات المؤسسات بناءا على ظروف معينة, وهي مثل قوائم القيمة المضافة, والقوائم التفصيلية لبنود اجمالية وردت في القوائم الأساسية...الخ.[23]

ويمكن اعطاء تعريف آخر للقوائم المالية على أنها تلك التقارير التي تعكس كل العمليات والأحداث عن طريق التبويب والتلخيص النهائي للبيانات المحاسبية خلال مدة معينة, وتعتبر القوائم المالية الوسيلة الرئيسية لعرض وايصال المعلومات إلى مختلف الأطراف لمساعدتهم في اتخاذ القرارات.[24]

بناءا على ما سبق يتبين لنا أن القوائم المالية ليست سوى جداول وأرقام منظمة فقط, انما يتعدى الأمر ذلك كونها معلومات جد مهمة وحساسة للمؤسسة لأنها تعبر عن حالتها الاقتصادية بناءا على المعلومات المستخرجة من نظام معلوماتها المحاسبي.

ثانيا– أهداف القوائم المالية:

تتعدد أهداف القوائم المالية حسب المعلومات المالية التي توفرها لجميع لفئات المستخدمة لها. فهي تساعد على التنبؤ بنتائج نشاط المؤسسة وتقييم أدائها واجراء المقارنات اللازمة حتى يتمكنوا من اتخاذ القرارات المتعلقة بالاستخدام الأمثل لموارد المؤسسة. لقد حدد(أبو المكارم) أهم أهداف القوائم المالية وتتخلص في توفير معلومات للأغراض التالية:

–اتخاذ القرارات الاستثمارية ومنح القروض المالية.

–التعرف على التغيرات التي تطرأ على المركز المالي للمؤسسة.

–كما أضاف مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكية أهدافا أخرى للقوائم المالية تتمثل فيما يلي:

–تقديم المعلومات المالية لمساعدة المستثمرين والدائنين في اتخاذ القرارات المتعلقة بفوائدهم الائتمانية.

–توفير البيانات اللازمة عن نشاط المؤسسة ومقدرتها الكسبية.

–بيان مصدر والغرض من تمويل المؤسسة والتغييرات التي حدثت خلال فترة مالية محددة.

---

[23] مؤيد راضي خنفر, غسان فلاح المطارنة, تحليل القوائم المالية, مدخل نظري وتطبيقي, الطبعة الأولى, دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة, عمان, 2006, ص28.

[24] وردة بلعيد, أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي على القياس والافصاح بالقوائم المالية في ظل معايير المحاسبة الدولية, دراسة حالة المؤسسة الاقتصادية بالجزائر, مذكرة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم التجارية, كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير, محمد بوضياف, مسيلة, 2019-2020, ص51.

مما سبق ذكره فان الهدف الرئيسي للقوائم المالية هو توفير معلومات مفيدة تهم أصحاب القرار في اتخاذ قرارات استثمارية تلائم طبيعة نشاط المؤسسة وحالتها الاقتصادية, بهدف احداث تغيير ايجابي في تطورها ونموها, ومن جهة اخرى يمكن لهاته القوائم المالية أن تعكس مؤشرات أداء المؤسسة والوقوف على امكانية اتخاذها لقرارات الاستثمار.[25]

ثالثا– الاحتياجات المعلوماتية لمستخدمي القوائم المالية:

تختلف نوعية مستخدمي القوائم المالية بحسب طبيعة احتياجاتهم من المعلومات وسنحاول الآن أن نصنفهم بحسب طبيعتهم كما يلي:

أ/ المستثمرون(المساهمون) الحاليون والمحتملون: يهتم مقدمي رأس المال بالمخاطرة الملازمة لاستثماراتهم والعائد المتحقق منها, فهم يحتاجون لمعلومات تساعدهم في التعرف على جدوى الاستثمار وتقييمهم لقدرة المؤسسة على توزيع الأرباح

ب/المقرضون: تهتم هذه الفئة بالمعلومات التي تساعدهم على معرفة درجة الملاءة المالية.

ج/ الموردون: يهتمون بالمعلومات التي تمكنهم من معرفة القدرة المالية للمؤسسة للوفاء بالتزاماتها.

د/العمال: تهمهم المعلومات المرتبطة باستقرار وربحية المؤسسة وبالتالي قدرتها على دفع حقوقهم.

هـ/ الزبائن: يهتم الزبائن بالمعلومات المتعلقة حول استمرارية المؤسسة الموردة.

و/ الحكومة ووكالاتها: تسعى الدولة للحفاظ على تطبيق قوانينها من خلال أجهزتها المتمثلة فادارة الضرائب, الحماية الاجتماعية..الخ من طرف الدولة مستخدمة المعلومات التي تحتويها التقارير المقدمة.

ك/ المنافسون: هدفهم معرفة القدرات التنافسية التي يتوفر عليها الغير من خلال المعلومات المفصح عنها في التقارير عن طريق اختيار استراتيجية مناسبة.

م/ الإدارة: تحتاج الإدارة إلى تقاريرها عن الفترة المنتهية من اجل اجراء المقارنة بين ما تم تحقيقه وما كان يجب تحقيقه للوقوف على الانحرافات وتحليلها لمعرفة نقاط القوة وتفادي نقاط الضعف.[26]

الفرع الثاني: أنواع القوائم المالية

بعدما تناولنا مفهوم القوائم المالية والهدف منها, سنتطرق الان إلى أنواع القوائم المالية الأساسية التي تعدها المؤسسة:

أ/ المحتوى المعلوماتي لجدول حسابات النتائج: هو عبارة عن جدول يتم فيه التقرير عن نتائج نشاط المؤسسة مع توضيح القدرة الكسبية في فترة زمنية معينة, محددة بالسنة المالية في الغالب

والهدف الرئيسي من جدول حسابات النتائج والقوائم المالية الأخرى هو امداد مستعملبها بالمعلومات من أجل أخذ قرارات اقتصادية عقلانية, وأهم هذه الأهداف والقرارات بالنسبة لجدول حسابات النتائج هي:

---

[25] اسكندر محمود نشوان, دراسة واختبار العلاقة بين اعداد القوائم المالية وترشيد اتخاذ القرارات الاستثمارية: دراسة تطبيقية على الشركات الخدماتية العاملة في قطاع غزة, مجلة جامعة الشارقة للعلوم الانسانية والاجتماعية, العدد1, 2020, ص112_113.

[26] عادل عاشور, أثر تطبيق معايير المحاسبة الدولية على المحتوى المعلوماتي للقوائم المالية, دراسة حالة مجمع رياض سطيف, مذكرة ماجستير في علوم التسيير, كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير, جامعة عمار ثليجي, الأغواط, 2005-2006, ص96.

أ/ تقييم جدوى الاستثمارات وعوائدها؛

ب/ تقييم مدى فعالية كفاءة ادارة المؤسسة؛

ج/ قدرة المؤسسة على أساس الاقتراض من المصارف والمستثمرين أو الاستقلالية المالية.[27]

يعبر جدول حسابات النتائج عن أداء المؤسسة, بحيث يختلف في الكيفية التي يتم عرضه بها, وقد قدم النظام المحاسبي المالي جدول حسابات النتائج بطريقتين: حسب الطبيعة وحسب الوظيفة, بحيث يسمح حساب النتائج حسب الطبيعة بتحديد مجاميع التسيير الرئيسية ومن بينها الفائض الاجمالي للاستغلال الذي يسمح بقياس المردودية الاقتصادية للمؤسسة, النتيجة العملياتية التي تختلف عن نتيجة الاستغلال حسب المخطط المحاسبي الوطني لأنها لا تحتوي على الايرادات المالية والأعباء المالية, لأن هذين الأخيرتين تستعملان في حساب النتيجة المالية.[28]

ب/ المحتوى المعلوماتي لقائمة الميزانية: وفق المادة 32من المرسوم التنفيذي 08-156 "تحدد الميزانية بصفة منفصلة عناصر الأصول وعناصر الخصوم، يبرز عرض الأصول والخصوم داخل الميزانية الفصل بين العناصر الجارية والعناصر الغير الجارية وعليه فالميزانية هي جدول أو قائمة تظهر عناصر كل من الأصول والخصوم وعلى أساس تصنيف خاص، حيث تصنف الأصول عناصر جارية و أخرى غير جارية، أما الخصوم فتصنف إلى أموال خاصة وخصوم غير جارية وخصوم جارية.[29]

وحسب النظام المحاسبي المالي فان عناصر الميزانية تصنف إلى عناصر جارية وغير جارية, كما تتضمن معلومات تخص السنة السابقة مما يسمح لها باجراء المقارنة عكس المخطط المحاسبي الوطني سابقا.[30]

أيضا الميزانية هي كشف اجمالي للأصول والخصوم ورؤوس الأموال الخاصة بالكيان عند تاريخ اقفال الميزانية.[31]

ت/ المحتوى المعلوماتي لقائمة تدفقات الخزينة: يبين مصادر واستخدامات الأموال بحيث يتم اعداده وفق الطريقتين المباشرة والغير مباشرة حسب ما نص عليه النظام المحاسبي المالي ويتضمن ما يلي:

الأنشطة التشغيلية: المتحصل عليها من بيع السلع والخدمات, أو من عوائد الاستثمار في الأوراق المالية أو من تحصيل الحسابات المدينة الخاصة بالعملاء المهم أن لا يدخل ضمن أنشطة الاستثمار أو التمويل وكذلك المدفوعات عن فوائد القروض وسداد الضرائب والمدفوعات مقابل تكلفة البضاعة المباعة والخدمات المقدمة للعملاء...الخ.

الأنشطة الاستثمارية: تتعلق بالأصول طويلة الأجل وغيرها من الاستثمارات خارج النقدية وتتضمن التدفقات التالية:

-المتحصلات والمدفوعات الناتجة عن القروض الممنوحة لأطراف أخرى.

-المتحصلات والمدفوعات الناتجة عن التنازل أو حيازة أسهم مؤسسات أخرى.

---

[27] إلياس شاهد، عبد النعيم دفرور، الإفصاح المحاسبي عن القوائم المالية وفق نظام المحاسبة المالية ووفق المعايير المحاسبة الدولية-دراسة مقارنة،مجلة الدراسات المالية و المحاسبية و الإدارية، العدد الخامس، سنة2016 ،ص151 .

[28] بوعلام صالحي, أعمال الاصلاح المحاسبي في الجزائر وآفاق تبني وتطبيق النظام المحاسبي المالي, مذكرة ماجستير في العلوم التجارية, كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير , جامعة الجزائر3, 2009-2010, ص96.

[29] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، قرار تحديد قواعد التقييم و المحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها، مؤرخ في 26 يوليو 2008 ، العدد 19الصادر بتاريخ 25 مارس 2009، ص 22-24.

[30] بوعلام صالحي, مرجع سبق ذكره, ص96.

[31] Minister des finances. Système comtables financiers SCF. Berti edition. Alger. 2009. P180.

-المتحصلات والمدفوعات لبيع أو حيازة الأصول المادية وغير المادية والأصول الأخرى طويلة الأجل.

الأنشطة التمويلية: تدفقات ناتجة عن أنشطة تمويل متأتية من فوائد وحصص أسهم أو من القروض. تقدم كلا على حدى وترتب بصورة دائمة من سنة مالية إلى سنة مالية أخرى.[32]

ث/ المحتوى المعلوماتي لقائمة تغير الأموال الخاصة: يشكل هذا الجدول تحليلا للحركات التي أثرت في كل فصل من الفصول التي تتشكل منها رؤوس الأموال الخاصة للكيان خلال السنة المالية. والمعلومات الدنيا المطلوب تقديمها في هذا الجدول تخص الحركات المرتبطة بما يأتي:

-النتيجة الصافية للسنة المالية وكذا تغييرات الطريقة المحاسبية وتصحيحات الأخطاء المسجل مباشرة تأثيرها كرؤوس أموال

-المنتوجات والأعباء الأخرى المسجلة مباشرة في رؤوس الأموال الخاصة ضمن إطار تصحيح أخطاء هامة وكذا عمليات الرسملة وتوزيع النتيجة والتخصيصات المقررة خلال السنة المالية.[33]

الفرع الثالث: الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية

لكي يحقق الافصاح عن المعلومات المحاسبية الأهداف المرجوة منه والتي تتمحور حول غرض أساسي هو منفعة المستخدم متخذ القرارات، لابد من أن تتوفر في تلك المعلومات مجموعة من الخواص النوعية, وقد بذلت العديد من الدراسات محاولات عديدة لتحديد هذه الخصائص الا أن أهم الدراسات هي الدراسة التي قام بها مجلس معايير المحاسبة الأمريكي.[34]

ان توفير هذه المجموعة من الخصائص وفعاليتها يعني أن معدي القوائم المالية أو المحاسب قد نقلوا واقع المؤسسة من خلال تلك القوائم والتقارير المالية في جميع الجوانب التي يغطيها الابلاغ المالي, ومن ناحية أخرى يكون أصحاب المصلحة ومستخدمي القوائم المالية قد حققوا اشباعهم من محتواها المعلوماتي ولتحقيق هذه النتيجة يجب أن تكون في إطار نظام محاسبي متكامل يعمل وفقا لمعايير محاسبية عالية الجودة ونظام ادارة كفء وفعال ونظام سوق مالي فعال يهدف إلى توفير المناخ المناسب للاستثمار في السوق.[35]

ولتوضيح ما سبق عند اعداد القوائم المالية فان المعلومات المحاسبية المكونة لها يجب أن تتصف بخصائص نوعية معينة كي تكون مفيدة لمستخدميها, واذا خلت من هذه الخصائص فستكون عديمة الفائدة وتنقسم إلى نوعين:

أولا: الخصائص النوعية الأساسية: هاته الخصائص في حالة عدم توفرها في المعلومات المحاسبية المنشورة تصبح عديمة الفائدة وهي:

1-الملائمة: تعتمد ملائمة المعلومات المحاسبية على قدرتها على التأثير في اتخاذ القرار, حيث لا يمكن الوصول إلى قرار سليم دون الاعتماد على المعلومات المناسبة, وبالتالي من الضروري تزويد متخذي القرار بهذه المعلومات عند الانتهاء من اعداد تلك

---

[32] زعفران منصورية, بودونات أسماء, جودة القوائم المالية في ظل النظام المحاسبي المالي, العدد6, 2018.

[33] القرار المؤرخ في 26 يوليو 2008, مرجع سبق ذكره, ص22-24.

[34] محمد مطر, التأصيل النظري للممارسات المهنية المحاسبية, في مجالات: القياس. العرض. الافصاح, الطبعة الأولى, دار وائل للنشر والتوزيع, عمان, 2004, ص320.

[35] خالد مقدم, محمد الهادي ضيف الله, هشام لبزة, تحليل العلاقة بين احتياجات مستخدمي القوائم المالية والخصائص النوعية للمعلومة المحاسبية, مجلة اقتصاد المال والأعمال, العدد02, 2019, ص317.

المعلومات التي تظهر قيمتها عند اتخاذ القرار.[36] وتعني أن تكون للمعلومات المحاسبية القدرة على احداث اختلاف أو تغيير في قرارات مستخدميها وحتى تكون ملائمة يجب أن توافق أو تغير توقعات متخذ القرار.

حتى تكون ملائمة يجب توفر الخصائص التالية:

-القيمة التنبؤية: أي المعلومات المحاسبية يمكن أن تؤثر بالقرار بواسطة تحسين قدرة متخذ القرار في التنبؤ, وتساعد مستخدمي المعلومات عمل توقعات عن الماضي والحاضر والمستقبل.

-القيمة الاسترجاعية: أي تمكن من التأثير بالقرار بواسطة التطابق أو تصحيح التوقعات الأولية لمتخذ القرار

-التوقيت المناسب: أي تكون متاحة في الوقت الذي يتم فيه القرار.

2-الموثوقية: تعني بأن مستخدم المعلومات المحاسبية يمكنه الاعتماد عليها وتقدم ضمان بأنها خالية من الخطأ والتحيز.[37]

-صدق التعبير: يقصد بها توافق المعلومات المحاسبية مع الأحداث الاقتصادية التي تعبر عنها وتنقل تأثير هذه الأحداث على المركز المالي للمؤسسة بشكل صادق من جميع النواحي, ومحاولة تحقيق هذه الصفات بشكل معقول وبأعلى مستوى ممكن نظرا للعديد من المحددات التي تحول دون ذلك.[38]

-الحياد: بصفة عامة يقصد بحياد المعلومات تجنب ذلك النوع المقصود من التحيز الذي قد يمارسه القائم باعداد وعرض المعلومات المحاسبية بهدف التوصل إلى نتائج مسبقة أو بهدف التأثير على سلوك مستخدم هذه معلومات في اتجاه معين.[39]

-القابلية للتحقق: تعني القدرة على التأكد من أن المعلومات تعبر عن حقيقة الظواهر الاقتصادية وتأثيراتها وهذا من قبل أطرف مستقلين, حيث لا ينبغي أن يكون التأكد بتشابه مطلق حول المعلومات بل يكفي تقارب وجهات النظر لحد معقول حول عدالة تلك المعلومات وتعبيرها الصادق حول الظواهر.

ثانيا/ الخصائص النوعية الثانوية: توفر هذه الخصائص يوفر فائدة أكبر للمعلومات ويعزز من فائدة الخصائص الرئيسية التي سبق ذكرها وتتلخص هذه الخصائص كالآتي:

1-القابلية للفهم: أن تكون تلك المعلومات مفهومة من قبل متخذ القرار وتتأثر القابلية للفهم عادة من زاويتين. من زاوية مهارة وخبرة من يعد المعلومات ومن زاوية مهارة وخبرة من سيستخدمها من جهة أخرى.

وتعني أيضا أن تكون المعلومات الواردة في القوائم المالية مفهومة, بحيث يستطيع الأفراد ذوي مستوى معقول من المعرفة بالأعمال والأنشطة الاقتصادية من استخدامها, ويجب عدم استبعاد المعلومات حول المسائل المعقدة التي يجب ادخالها في القوائم المالية ان كانت ملائمة لحاجات صانعي القرارات الاقتصادية, بحجة أنه من الصعب فهمها من قبل بعض المستخدمين.

بمعنى آخر ينبغي أن تكون المعلومات الواردة فالتقارير المالية مفهومة لأولئك الذين لهم فهم معقول حول الأعمال والأنشطة الاقتصادية.[40]

---

[36] سعود جايد مشكور, علي نعيم جاسم, ناظم حسن عبد السيد, ط 1 , المحاسبة المتوسطة رؤية معاصرة, دار الميزان للطباعة والتصميم, العراق, 2012, ص15.

[37] محمد الجحاوي طلال, ريان يوسف نعوم, محمد علي جعفر, طالب الشمري مشتاق, أساسيات المعرفة المحاسبية, ط 1 , دار اليازوري للنشر, ص49.

[38] خالد مقدم, محمد الهادي ضيف الله, هشام لبزة, مرجع سابق, ص319.

[39] عباس مهدي الشيرازي, مرجع سابق, ص204.

2-القابلية للمقارنة: وتعني أن فائدة المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات ستتحسن اذا كانت المعلومات قابلة للمقارنة مع معلومات مماثلة حول وحدات محاسبية أخرى أو لنفس الوحدة بمرور الوقت.

ان المقارنة بين المنشآت والتماثل في تطبيق الطرق عبر الزمن تزيد من القيمة المعلوماتية للمقارنات الخاصة بالفرص الاقتصادية المناسبة أو الأداء وتعتمد أهمية المعلومات على قدرة المستخدم على ارجاعها إلى أساليب وطرق مميزة.[41]

المطلب الثالث: النظام المحاسبي المالي واسهاماته على فعالية المحتوى المعلوماتي للقوائم المالية

ان الهدف الرئيسي من دراسة المحتوى المعلوماتي للقوائم المالية هو معرفة مدى اعتمادية أصحاب القرار من مساهمين ومستثمرين ودائنين ومحللين وغيرهم على تلك القوائم المالية من أجل بناء توقعاتهم وتقييم استثماراتهم من خلال تزويدهم بمعلومات قيمة وشفافة تستجيب لمتطلبات النظام المحاسبي المالي المتعلقة بالمحتوى المعلوماتي.

الفرع الأول: مفهوم المحتوى المعلوماتي للقوائم المالية

أولا-المحتوى المعلوماتي للبيانات المالية المنشورة: يقصد به قيمة المعلومات التي تعرضها تلك البيانات من وجهة نظر مستخدم تلك المعلومات في اتخاذ قراره المالي, وبهذا المعنى تختلف قيمة المعلومات الموفرة في كل من تلك البيانات باختلاف الشخص الذي سيستخدمها من جهة, وكذلك باختلاف نوع القرار الذي ستستخدم فيه من جهة أخرى[42].

وتتحدد أهمية المحتوى المعلوماتي للقوائم المالية كونه أحد المدخلات الأساسية لدى الكثير من مستخدمي القوائم المالية في صنع قراراتهم الاستثمارية والائتمانية, بالرغم من الانتقادات التي تطال القوائم المالية والتي تعود لانتقائية النظام المحاسبي في عرضه للأحداث الاقتصادية وتوقيت عملية الاعتراف وقياس الحدث الاقتصادي.

تعتبر المعلومات المحاسبية مفيدة لمستخدميها خاصة اذا توفرت فيها صفتين أساسيتين هما المعولية وهي امكانية الاعتماد على المعلومات والملائمة والتي تعبر عن قدرة المعلومات المعلنة على التأثير في القرار المتخذ.وهذا بالضبط هو جوهر المحتوى المعلوماتي للمعلومات المحاسبية.[43]

الفرع الثاني: فاعلية التقارير المالية كموصل جيد للمعلومات: تعتبر البيانات المالية المنشورة في ظل مجموعة من الفروض والمبادئ المحاسبية التي تؤثر في طبيعة هذه البيانات وبالتالي تحد من استخداماتها في اتخاذ القرار, ويمكن حصر أوجه القصور الرئيسية كالآتي:

أ. **المبادئ والفروض المحاسبية:** تعد البيانات المحاسبية المنشورة بموجب مجموعة من المبادئ أو الفروض بحيث تترك هذه الفروض بصماتها واضحة على المعلومات التي تظهرها البيانات المحاسبية المنشورة؛ فتحد من استخداماتها في اتخاذ القرارات، فهي تاريخية بطبيعتها في حين يفضل متخذ القرار البيانات المستقبلية التي توفرها له معلومات عن اتجاهات نشاط المؤسسة.

---

[40] Financial accounting Standards board qualitative characteristics of accounting information SFAC NO 2MAY 1980 op cit p 22

[41] محمد كمال أبو عجوة, طارق عبد العال حماد, مرجع سابق, ص17.

[42] أنغام يوسف صلاح, المحتوى المعلوماتي للبيانات المالية المنشورة الصادرة عن الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية من وجهة نظر المستثمرين والمقرضين ومدققي الحسابات الخارجيين, مذكرة الماجستير في المحاسبة, كلية الأعمال, جامعة الشرق الأوسط, 2009_2010, ص6.

[43] محمد فرحان عماد, نعيم العايدي ابراهيم, قاسم فرحان أبو الحسن, أثر المحتوى المعلوماتي للتقارير المالية في تعزيز جودة الابلاغ المالي لعينة من الشركات المساهمة العراقية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية, مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة, العدد65, 2021, ص 45_46.

ب–الطبيعة الكمية للبيانات المالية المنشورة: على رجل الأعمال والمدير المالي لكي ينجح في اتخاذ قراره أن يسعى لاستكمال الجانب الوصفي من خلال اعتماد البيانات الوصفية والتي لا تقل أهمية عن البيانات الكمية من مدخلات القرار من مصادر أخرى لمعلومات غير البيانات المالية المنشورة وذلك **مثل: دراسة السوق، الاستشارات، أو الاتصالات المباشرة.**

ج–قدرة الإدارة في التأثير على محتوى ومضمون التقارير المالية: تمتلك الادارة القدرة على التأثير في مضمون التقارير المالية في حدود معينة, وذلك باستخدام أنشطة في نهاية الفترات المالية, ويمكن ذلك من خلال عقد صفقات أو مزاولة أنشطة معينة قبل نهاية الفترة التي يتم اعداد التقارير عنها, الذي يؤثر على بعض البنود والعناصر الواردة في التقارير المالية.

د–البنود التي يصعب تسجيلها محاسبيا: لا يسجل النظام المحاسبي جميع نشاطات المؤسسة والتي من الممكنُ ن تمثل أحد أهم عوامل نجاح المؤسسة، مثلا: الموارد البشرية، تعتبر من تلك العوامل لنجاح المؤسسات، ولكن التقارير المالية تنحصر في التسجيل المحاسبي على العناصر الكمية التي يمكن قياسها بموضوعية مناسبة وفقا لمتطلبات المبادئ المحاسبية المتعارف عليها، لهذا ينظر

للتقارير المالية باعتبارها تمثل جزء وليس كل المعلومات والعوامل المؤثرة على نشاط المؤسسة.ويترتب على المحددات السابقةُ أثار مختلفة على جودة التقارير المالية، والتي تبذل المنظمات المهنية في الوقت الحاضر جهودا حثيثة من بهدف تحسين جودة التقارير المالية والتقليل من أثارها السلبية.[44]

الفرع الثالث: أثر اسهامات النظام المحاسبي المالي على فعالية المحتوى المعلوماتي للقوائم المالية:

يمكن حصر أهم آثار اسهامات النظام المحاسبي المالي على فعالية المحتوى المعلوماتي للقوائم المالية كالآتي:

المؤسسة الاقتصادية الجزائرية ملزمة بتطبيق النظام المحاسبي المالي إجباريا بموجب القرار الذي أصدرته الدولة الجزائرية المتضمن تطبيق أحكام القانون رقم07-11 بتاريخ 2007/11/25. الأمر الذي تطلب منها الدراسة الجيدة، واستيعاب وفهم الأسس والمقومات الجديدة لممارسة وظيفة المحاسبة. فالفلسفة الجديدة من المحاسبة هو تمكين المؤسسة الإقتصادية من تلبية إحتياجات مستخدمي مستخرجات النظام المحاسبي. فهم بحاجة إلى معلومات صحيحة عن المركز المالي للمؤسسة وعن نتائج أعمالها تساعدهم على إتخاذ القرارات الصائبة. هذه العملية تبين مدى الإهتمام المعطى للمستثمر للإستفادة منه ماليا وتكنولوجيا.

إنطلاقا من كون المستثمر هو الذي من المحتمل أن يتعرض للمخاطر، كان لابد من إعطاء الأهمية لقائمة الميزانية بإعتبارها أكثر القوائم قدرة على تحديد مقدرة المؤسسة على تكوين الثروة الحقيقية، وأن تكون المعالجة المحاسبية لعناصرها على أساس جوهرها الإقتصادي وليس شكلها القانوني، واستخدام القيمة العادلة كمقياس ملائم لتقييم عناصر الميزانية. طبعا هذه المقومات سيكون لها انعكاس على المؤسسة الإقتصادية بحيث تتعلق أساسا بالهدف المرجو من إصلاح النظام المحاسبي المالي ألا وهو تقديم قوائم مالية ذات نوعية عالية تسهل من مهمة المستثمر في إتخاذ القرار السليم في الإستثمار في المؤسسة.

النوعية في هذا المجال تعني مصداقية المعلومات المحاسبية التي تتضمنها القوائم المالية وما تحققه من منفعة للمستخدمين، ولتحقيق ذلك يجب أن تخلو من التحريف والتضليل وأن تعد في ضوء مجموعة من المعايير القانونية، الرقابية، المهنية والفنية،

[44] الأخضر عزي, السعدي عياد, محاولة تقييم أولي لمدى التزام المؤسسات بمقتضيات العرض والافصاح في النظام المحاسبي المالي وأثره في تحسين المضمون المعلوماتي للقوائم المالية (دراسة حالة مجمع انتاج الحنفيات والصنابير والسكاكين, سطيف), مجلة المستقبل الاقتصادي, العدد 6, 2018, ص 208.

بما يحقق الهدف من إستخدامها. فهي تعبر عن مدى صدق هذه القوائم, ومدى الإعتماد عليها، ومدى إعتمادها على تطبيق المبادئ المحاسبية المتعارف عليها التي جاء بها النظام المحاسبي المالي حتى تسهل عملية المقارنة.[45]

المبحث الثاني: الدراسات السابقة للموضوع

هناك عدة دراسات تطرقت لموضوع النظام المحاسبي المالي واسهاماته على فعالية المحتوى المعلوماتي للقوائم المالية.

المطلب الأول: الدراسات باللغة العربية:

يمكن عرض الدراسات بلغة العربية التي تناولت موضوع الدراسة كما يلي:

1-دراسة (عبد المالك زين, 2012-2013), بعنوان" القياس والإفصاح عن عناصر القوائم المالية في ظل النظام المحاسبي المالي(دراسة حالة مجمع صيدال ـ وحدة الحراش)", عبارة عن مذكرة ماجستير كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة أمحمد بوقرة بومرداس؛

هدفت هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على الإصلاح المحاسبي في الجزائر وتباين طرق القياس ومتطلبات الإفصاح المحاسبي لعناصر القوائم المالية في ظل تبني النظام المحاسبي المالي, وذلك من خلال ابراز أهمية عمليتي القياس والإفصاح وتبيان مدى إسهامهما في إعطاء صورة واضحة حول أداء ووضعية المؤسسة من خلال تقديم معلومات مالية ذات مصداقية ومعبرة عن واقع المؤسسة. ولتحقيق هذه الأهداف تم إستعمال المنهج الوصفي التحليلي في الجانب النظري والذي يتناسب مع طبيعة الدراسة، كما تم إستعمال منهج دراسة حالة في الجانب التطبيقي، وقد تم تقسيم الدراسة إلى ثلاثة فصول ،حيث يعالج الفصل الأول الإفصاح المحاسبي في ظل النظام المحاسبي المالي، أمّا الفصل الثاني فيعالج قياس عناصر القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي، وفيما يخص الفصل الثالث وهو الفصل التطبيقي فيتناول دراسة حالة مجمع صيدال – وحدة الحراش-. وقد توصل الباحث إلى النتائج التالية:

- قامت الجزائر بإصلاح نظامها المحاسبي، والذي نتج عنه إعتماد النظام المحاسبي المالي، وذلك بهدف مسايرة الممارسة المحاسبية العالمية وتقديم معلومات موحدة ذات مصداقية من خلال ق وائم مالية تمتاز بالشفافية والوضوح؛
- يسعى النظام المحاسبي المالي إلى توفير المتطلبات اللازمة للإفصاح الكامل، ويشجع على تقديم إفصاحات إضافية للفئات المستخدمة ويعمل على تحسين مستوى الإفصاح وجودة القوائم المالية؛
- يتطلب تطبيق الأساليب الحديثة للقياس المحاسبي توفر أسواق حرة نشطة وأسواق مالية لإعطاء الأصل القيمة الحقيقية له؛
- لاتتوافق البيئة الإقتصادية الحالية ومتطلبات التطبيق السليم للنظام المحاسبي المالي، وذلك لوجود العديد من المعوقات الإقتصادية والقانونية؛

[45] عبد الكريم شناي, أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي على نوعية المعلومات المحاسبية في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية دراسة حالة – عينة من المؤسسات, مذكرة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في المحاسبة, كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير, جامعة محمد خيضر, بسكرة, 2015-2016, ص127.

-

- عدم إعتماد وحدة الحراش على الطرق الأخرى للقياس عند إعداد القوائم المالية واعتمادها على التكلفة التاريخية فقط.

– إنّ القوائم المالية الناتجة عن تطبيق النظام المحاسبي المالي في وحدة الحراش توفر معلومات مالية قابلة للمقارنة مما تساعد مستخدميها على إتخاذ قراراتهم الإقتصادية.

2–دراسة (رلى يوسف حجاج , 2011–2012), بعنوان" المضمون المعلوماتي الاضافي لبعض مؤشرات القوائم المالية" , عبارة عن مذكرة ماجستير في المحاسبة كلية الدراسات العليا, الجامعة الأردنية؛

تهدف هذه الدراسة إلى اختبار المضمون المعلوماتي لبعض المؤشرات الأساسية التي اقترحها (Lev and Thiagarajan.1993) في دراستهما, والى اختبار فيما اذا كان لتلك المؤشرات الأساسية مضمونا معلوماتيا اضافيا علاوة على المضمون المعلوماتي لرقم الربح المحاسبي في السوق الأردنية. أيضا تختبر الدراسة الطبيعة القرينية (contextual) لتلك المؤشرات, وذلك من خلال الأخذ بالاعتبار الظروف الاقتصادية السائدة خلال فترة الدراسة. وافترضت الباحثة وجود مضمون معلوماتي اضافي لهذه المؤشرات الأساسية مجتمعة علاوة على المضمون المعلوماتي لرقم الربح المحاسبي, كما افترضت أن هذا المضمون المعلوماتي يتأثر سلبا وايجابا بالحالة الاقتصادية السائدة. وقامت الباحثة بتطبيق هذه الدراسة على عينة من الشركات الصناعية المساهمة العامة بلغ عددها (86) شركة مدرجة في بورصة عمان خلال الفترة (1995–2010), وبلغ عدد المشاهدات الكلية (48) مشاهدة. وقد أظهرت النتائج وجود مضمون معلوماتي اضافي لهذه المؤشرات الأساسية مجتمعة علاوة على المضمون المعلوماتي لرقم الربح المحاسبي, كما حددت المؤشرات الأساسية الأكثر أهمية في السوق الأردنية وهي مؤشر مخزون البضاعة الجاهزة, ومؤشر مجمل الربح, ومؤشر النفقات الرأسمالية, كذلك أظهرت النتائج أن المضمون المعلوماتي لهذه المؤشرات الأساسية يعتمد على الحالة الاقتصادية السائدة مما يؤكد على أهمية التحليل القريني(contextual analysis)

3– دراسة(عادل عاشور،2005–2006) ، بعنوان" أثر تطبيق معايير المحاسبة الدولية على المحتوى المعلوماتي للقوائم المالية (دراسة حالة مجمع رياض سطيف)", عبارة عن مذكرة ماجستير كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير, جامعة عمار ثليجي الأغواط؛

هدفت هذه الدراسة الى تقييم أثر تطبيق معايير المحاسبة الدولية على فاعلية الافصاح المحاسبي عند اعداد وعرض القوائم المالية داخل المؤسسة الجزائرية بما يتماشى ومتطلبات السوق, فقد ارتأينا دراسة وتطبيق المعايير المحاسبية الدولية وبناء الدراسة التطبيقية لهذه المعايير على مجمع رياض سطيف حيث أن تطبيق معايير المحاسبة الدولية يساهم بدرجة كبيرة في زيادة درجة الافصاح المالي والمحاسبي للقوائم المالية خصوصا قائمة التدفقات النقدية التي توفر عند استخدامها مع باقي القوائم المالية معلومات تمكن مستخدميها من تقييم تغيرات صافي الأصول في الهيكل المالي للمؤسسة, بما في ذلك درجة توافر السيولة والقدرة على سداد الالتزامات, وكذا قدرة المؤسسة على توليد النقدية وما في حكمها من مختلف أنشطتها, بالاضافة الى المعلومات التي يوفرها استخدام IAS(21) و IAS(33)

4_دراسة (أنغام يوسف صلاح، 2009 –2010)، بعنوان" المحتوى المعلوماتي للبيانات المالية المنشورة الصادرة عن الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية من وجهة نظر المستثمرين والمقرضين ومدققي الحسابات الخارجيين", عبارة عن مذكرة ماجستير قسم المحاسبة كلية الأعمال, جامعة الشرق الأوسط؛

هدفت هذه الدراسة الى ايضاح حدود وطبيعة المحتوى المعلوماتي للبيانات المالية المنشورة, وتحديد دور البيانات المالية في دعم اتخاذ القرارات الاستثمارية والاقراضية, كما سعت الدراسة الى اجراء مقارنة بين وجهة نظر ضباط الائتمان العاملين في البنوك التجارية الأردنية ووجهة نظر الوسطاء الماليين العاملين في بورصة عمان, ووجهة نظر مدققي الحسابات الخارجيين حول الأهمية النسبية لتلك البيانات في اتخاذ القرارات. ومن أجل تحقيق أهداف الدراسة تم تصميم استبانة استخلصت فقراتها من بنود المعيار المحاسبي الدولي رقم(1) والخاص بالافصاح عن المعلومات وهو بعنوان: عرض البيانات المالية, ووزعت الاستبانة على عينة بلغت(185) من المستثمرين والمقرضين ومدققي الحسابات الخارجيين. وقد ضمنت الباحثة مدققي الحسابات الخارجيين في عينة الدراسة لتكون بمثابة الفئة الضابطة لتقييم آراء الفئتين الأخريين تجاه الأهمية النسبية للمحتوى المعلوماتي للبيانات المالية المنشورة.

5_ دراسة (مُحَمَّد فرحان عماد, نعيم العايدي ابراهيم, قاسم فرحان أبو الحسن, 2021), بعنوان" أثر المحتوى المعلوماتي للتقارير المالية في تعزيز جودة الابلاغ المالي لعينة من الشركات المساهمة العراقية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية", عبارة عن مقالة منشورة بمجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة, العراق؛

هدفت هذه الدارسة الى توضيح سعي ادارة الشركات الى تحسين قراراتها وجذب الاستثمار بما يسهم في تعزيز واقع الشركة ويتوقف ذلك على ما تقدمه من معلومات في تقاريرها المالية والتي تعطي الرؤيا الواضحة لدى مستعملي القوائم المالية عن أداء تلك الشركة بما يعزز جودة ابلاغها المالي, ومن خلال ذلك استنتج الباحثين وجود علاقة تأثير طردية بين المحتوى المعلوماتي للقوائم المالية وجودة الابلاغ المالي للقوائم المالية لشركات عينة البحث, وكذلك أوضحت قيم (Tobins Q) بأن المحتوى المعلوماتي للقوائم المالية يعكس مستوى أداء المنشأة خلال المقارنة بين البيانات المالية لفترات مختلفة, وهذا يساعد الادارة الى اعتماد أساليب حديثة في تقييم الأداء, فضلا عن مساعدة متخذي القرارات في التعرف على نشاط الشركة بشكل أفضل.

ومن ذلك قدم الباحثين توصيات أهمها يساهم اعتماد الشركة على تقنية (Tobinks Q) في تقييم أدائها المالي, وادراج النتائج في تقرير مجلس الإدارة السنوي لاطلاع كافة الأطراف ذات العلاقة على تلك النتائج بما يعزز جودة ابلاغها المالي والذي يجب أن يعكسه المحتوى المعلوماتي بشكل معبر وواضح.

المطلب الثاني: الدراسات باللغة الأجنبية:

يمكن عرض الدراسات باللغة الأجنبية التي تناولت موضوع الدراسة كما يلي:

1-دراسة(Mesood Hamzenik Niafardi. Zahra Nikbkht. 2018)

بعنوان" information Quality and disclosure Quality on the use of financial Resources in The effect of accounting firms core business) وهي عبارة عن مقال بالمجلة (Journal of empirical research in accounting) بجامعة (Alzahra university_ faculy of social siences and economics empirical research in accounting), العدد 35, 2018.

أدى النمو السريع للعلاقات الاقتصادية إلى عمل تجاري قوي المنافسة. للبقاء على قيد الحياة وتوسيع أنشطتها، تحتاج الشركات الى أن تكون مناسبة والاستثمارات في الوقت المناسب. وإيجاد معلومات شفافة وذات مصداقية من جانب المشاركين في سوق رأس المال سيضغطون على الشركات للاستفادة الموارد المالية في أعمالهم الأساسية، مما يؤدي إلى تحقيق المستوى الأمثل وتخصيص موارد السوق. وبناءا على ماسبق يبحث هذا البحث في تأثير جودة المعلومات المحاسبية وجودة الكشف عن استخدام الموارد المالية في الأعمال الأساسية لـ 137 شركة مدرجة في أسهم طهران للتبادل خلال الفترة 2003-2016 ولاختبار الفرضيات، يستخدم البحث نموذج تراجع متعدد المتغيرات مع التحكم في تأثيرات السنوات «والصناعات» ويستخدم أيضا نهج بيانات الفريق. تظهر النتائج أيضا أن أي ترقية لنوعية المعلومات المحاسبية ونوعية الكشف عنها تزيد من استخدام للموارد المالية في الأعمال الأساسية للشركات. كما تظهر النتائج أيضا جودة المعلومات المحاسبية لها تأثير أقوى على استخدام الموارد المالية في الأعمال الأساسية للشركات، مقارنة بالإفصاح للجودة.

2- دراسة (George latridis,2008) بعنوان" Accounting disclosure and disclosure firms financial attributes Evidens form the uk stock Market " وهي ورقة بحثية بالمجلة الدولية للأعمال Review of International financial analysis) بجامعة (University of thessaly) العدد 17، ديسمبر2008؛

تناولت الدارسة موضوع الإفصاح عن المعلومات المحاسبية في البيانات المالية للشركات في المملكة المتحدة ،هدفت إلى تحليل الخصائص المالية للشركات التي تقدم إفصاحا واسعا للمعلومات المالية، والكشف عن الإفصاح حول التعرض للمخاطر، والتغيرات في السياسات المحاسبية، استخدام المعايير المحاسبية الدولية لإعداد التقارير المالية.

وأظهرت النتائج أن الشركات التي تميل إلى تقديم إفصاح كافي وشامل عن المعلومات المالية تحصل على أعلى تداول في سوق رأس المال، كما أنها أعلى ربحية مقارنة بالشركات الأخرى في السوق المالي، و أوصت الدراسة بضرورة إعداد التقارير المالية وفق المعايير الدولية وذلك لغرض تعزيز جودتها وقابليتها للمقارنة وبالتالي تعزيز الثقة في التقارير المالية مما يدعم المركز المالي للشركة.

3- دراسة (Ferdi van beest.Geert braam. Suzanne boelens) وهي ورقة بحثية بمجلة (Nice Working paper09-108), بجامعة (University Nijmegen)

حيث تناولت الدراسة أن الابلاغ المالي يرتكز على دور الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية كما يوضح البحث اجراء دراسة تطبيقية في سوق المال الامريكي والهولندي والبريطاني للتأكد من مدى تطبيق تلك الشركات لما جاء في مجلس معايير المحاسبة المالية ومجلس معايير المحاسبة الدولية من موثوقية وملائمة للمعلومات المحاسبية.

4- دراسة (Ward and Foster ,1997) وهي بعنوان: A Note on Selecting a Reponse Measure for (Financial Distress

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على دور المعلومات المحاسبية في التنبؤ بالفشل المالي في الولايات المتحدة الأمريكية. ولتحقيق هذا الهدف قام الباحثان بتطوير نموذج يتكون من ست نسب مالية مستخلصة من بيانات معدة وفقا لأساس الاستحقاق, وثلاث نسب مالية مستخلصة من قائمة التدفقات النقدية بالاضافة إلى حجم الشركة.وقد جرت الدراسة على عينة مكونة من(253) شركة لا تعاني من الفشل المالي, و 29 شركة اعلنت افلاسها, و 35 شركة عجزت عن سداد ديونها للعامين 1988 و 1989. وتوصلت الدراسة إلى أن النسب المالية المعدة وفقا لأساس الاستحقاق تعتبر الأفضل في التنبؤ بالفشل المالي يليها حجم الشركة, وأخيرا النسب المالية المستخلصة من قائمة التدفقات النقدية.

المطلب الثالث: مقارنة بين الدراسات السابقة والدراسة الحالية

بعد استعراضنا للدراسات السابقة التي تم إدراجها في مجال الدراسة نجد أنه هناك أوجه تشابه وأوجه اختلاف في عدة جوانب أهمها ما يلي:

من خلال استعراض الدراسات السابقة يلاحظ أن جميع الدراسات السابقة تناولت متغير من متغيرات الدراسة الحالية،فمنها من تناولت النظام المحاسبي المالي ومنها من تناولت المحتوى المعلوماتي للقوائم المالية،كما أن اغلب الدراسات السابقة اعتمدت في الجانب التطبيقي على أسلوب الإستبانة كأداة لجمع البيانات وتحليل النتائج من اجل استيضاح الحقائق حول موضوع الدراسة .

الفرع الثاني: أوجه الاختلاف بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة:

يمكن تحديد عدة أوجه اختلاف بين الدراسة الحالية و الدراسات السابقة نذكر منها:

من حيث المكان والزمان: تمت الدراسة الحالية في ولاية تقرت في سنة 2022 بينما كانت الدراسات السابقة في بيئات اقتصادية ومحاسبية تختلف عن البيئة الجزائرية محل الدارسة على فترات مختلفة 1997 إلى 2018.

من حيث العينة: شملت الدراسة الحالية عينة حوالي 68 مستجوبا من المحاسبين والماليين في المؤسسات الاقتصادية والمصرفية ومكاتب محافظي الحسابات وإدارة الضرائب الذين يعملون بولاية تقرت، بينما الدراسات السابقة تناولت جزء منها شملت عينتها مستجوبين أكثر من عينة الدراسة الحالية.

من حيث المتغيرات: شمل نموذج الدراسة الحالية على متغيري النظام المحاسبي المالي كمتغير مستقل والمحتوى المعلوماتي للقوائم المالية كمتغير تابع، أما الدراسات السابقة تناولت متغيرات مختلفة نذكر منها:القياس والافصاح عن عناصر القوائم المالية، معايير المحاسبة الدولية, جودة الابلاغ المالي سواء كانت متغيرا مستقلا أو تابعا.

تمثل القوائم المالية الجزء المحوري للتقارير المالية وتوفر متطلبات القياس والافصاح يلعب دورا مهما في زيادة فعالية المحتوى المعلوماتي للقوائم المالية.

خلاصة الفصل:

تطرقنا في هذا الفصل إلى مفهوم المحتوى المعلوماتي للقوائم المالية، وأثر اسهامات النظام المحاسبي المالي على زيادة الاعتمادية على تلك القوائم المالية من خلال متطلبات القياس والافصاح المحاسبي التي يفرضها بهدف تحسين جودة المعلومة المحاسبية.

حيث تعد الخصائص النوعية للمعلومة المحاسبية من الصفات التي تجعل المعلومات المحاسبية الواردة في القوائم المالية تمتاز بالوضوح والشفافية وغير مضللة بصنفيها الرئيسية (الملاءمة، الموثوقية) و الثانوية (القابلية للفهم، القابلية للمقارنة) بالإضافة إلى بدائل القياس والافصاح المحاسبي بالقوائم المالية.

وعليه توفر متطلبات القياس والافصاح المحاسبي حسب SCF في القوائم المالية يزيد من فعالية المحتوى المعلوماتي للقوائم المالية، والذي يمكن أن يساهم في تحسين جودة المعلومات المحاسبية، من خلال تلك المعلومات التي تفسر وضعية المؤسسة لمن تقدم لهم القوائم المالية وهم المستثمرين والموردين والزبائن وتجعلهم يفضلون التعامل مع المؤسسة ويقرضونها وقراراتهم تخدمهم وتفيد المؤسسة فهذا المحتوى ذو فعالية، وعليه استنادا إلى نتائج ما توصلت إليه الدراسات السابقة لكل من النظام المحاسبي المالي والمحتوى المعلوماتي للقوائم المالية، وفي انتظار نتائج الدراسة الحالية على بيئة الأعمال الجزائرية لذلك، وهذا ما سنحاول التطرق إليه في الفصل الموالي.

الفصل الثاني: الدراسة الميدانية

دراسة حالة- عينة من مهنيي وممارسي المحاسبة بولاية تقرت 2022-

تمهيد:

بعد عرض الإطار النظري لهذا الموضوع في الفصل الأول، يأتي الفصل الثاني والذي نهدف من خلاله إلى إسقاط الجانب النظري على الواقع لمناقشة إشكالية أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي على فعالية المحتوى المعلوماتي للقوائم المالية الصادرة عن المؤسسات الاقتصادية الجزائرية ، حيث سنحاول الإجابة على الإشكالية من خلال اعتماد أسلوب التحري المباشر لاختبار الفرضيات المرتبطة بموضوع الدراسة, عن طريق التقرب المباشر من المهنيين (محافظي حسابات, محاسبي مؤسسات ومحللين ماليين) باستخدام الإستبيان الذي يضم مجموعة من الأسئلة الغرض منها الإجابة على الإشكالية المطروحة.

وعليه سنتناول ضمن هذا الفصل أهم النقاط التي تساعد على فهم الدراسة وذلك من خلال مبحثين:

المبحث الأول: تقديم الطريقة والإجراءات المستخدمة في الدراسة الميدانية

المبحث الثاني: عرض نتائج الدراسة الميدانية ومعالجتها وتحليلها

المبحث الأول: تقديم الطريقة والإجراءات المستخدمة في الدراسة الميدانية

سنحاول من خلال هذا المبحث تحديد أهم الطرق والأدوات المستخدمة في الدراسة، لغرض ضبط وتنظيم المعلومات، وذلك من أجل الوصول إلى النتائج وتوضيح كيفية تحليلها، كما سيتم من خلال هذا المبحث التعرف على الطريقة والأدوات المستعملة، ومعالجة البيانات، وكذا اختبار صحة الفرضيات.

المطلب الأول: الطريقة المستخدمة في الدراسة

سيتم من خلال هذا المطلب تقديم مجتمع الدراسة وأداة الاستبيان التي استخدمت بهدف الوصول إلى نتائج دقيقة.

الفرع الأول : تحديد متغيرات الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة أثر المتغير المستقل النظام المحاسبي المالي والمتمثل في أبعاده وهي: متطلبات القياس المحاسبي وفق SCF, متطلبات الافصاح المحاسبي وفق SCF على المتغير التابع المحتوى المعلوماتي للقوائم المالية. ويتم قياسها بدرجة استجابة أفراد عينة الدراسة على الجزء الأول من الإستبيان وهي كالآتي: العمر – الجنس – المؤهل العلمي– التخصص– الوظيفة– الخبرة المهنية ، هذا ما يوضحه الشكل رقم (2–1):

الشكل رقم (2–1):متغيرات الدراسة

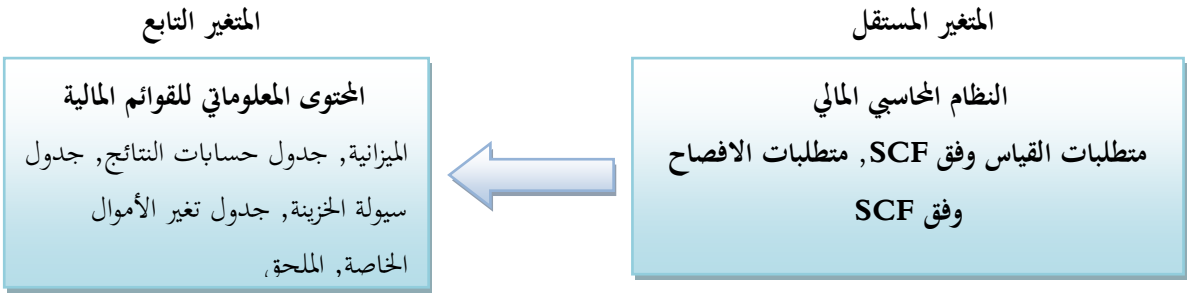

المصدر: من إعداد الطالب

الفرع الثاني : منهج وأداة الدراسة

بهدف توضيح وجهات نظر معظم المحللين والمحاسبين بخصوص أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي على فعالية المحتوى المعلوماتي للقوائم المالية ، تم الاستناد على المنهج الوصفي التحليلي ،في معالجة المعطيات المتحصل عليها،من خلال تفريغ قوائم الاستبيان، والتي شملت مجموعة من الأسئلة،كما تم الاعتماد في تحليل النتائج المتوصل إليها من خلال برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية spss (statistical package for social sciences)، النسخة 22 بالنظر لكون هذا الأسلوب والأداة يتلاءمان مع طبيعة الدراسة والمتغيرات المدروسة.

الفرع الثالث : مجتمع وعينة الدراسة

يتكون مجتمع الدراسة من مجموعة من المهنيين (محاسبين في المؤسسات, محافظي حسابات, محللين ماليين) الناشطين بولاية تقرت بالجزائر، تم اختيارهم بناءا على الخبرة العلمية والعملية، وقدرة الحكم على أثر اسهامات النظام المحاسبي المالي على فعالية المحتوى المعلوماتي للقوائم المالية الصادرة عن المؤسسات الاقتصادية الجزائرية.

كما أنه لم يتم تحديد حجم عينة الدراسة بشكل مسبق قبل توزيع أو نشر استمارة الاستبيان، حيث تم توزيع 68 إستبانة شملت المحللين والمحاسبين الناشطين على مستوى ولاية تقرت، وتم الاعتماد أحيانا طريقة التسليم والاستلام المباشر, وأحيانا أخرى قمنا بذلك عن طريق البريد الالكتروني أو بواسطة زملاء. بعد عملية الفرز والتبويب والتنظيم قمنا بإلغاء 8إستبانات لأنه لم يتم الإجابة عليها بشكل كامل، وبقيت 60 استبانة قابلة للتحليل، سيتم توضيح ذلك في الجدول رقم (2–1):

الجدول رقم (2–1): الإحصائيات المتعلقة بتوزيع الإستبيان

البيان	الإستبيان	
	العدد	النسبة المئوية
عدد الإستمارات الموزعة	68	100%
عدد الإستمارات المسترجعة	68	100%
عدد الإستمارات الملغاة	8	11.67%
عدد الإستمارات الصالحة للتحليل	60	87.52%

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على نتائج التوزيع والاسترجاع.

الفرع الرابع: أدوات الدراسة

إنطلاقا من طبيعة الدراسة تم الإعتماد على مجموعة من الأدوات وهي كالآتي:

❖ **الإستبانة**: تم الإعتماد على أداة الإستبيان بغرض التعرف على وجهات نظر أفراد العينة في مدى تأثير المتغيرات المستقلة على المتغير التابع. تم إعداد أسئلة الإستبيان إعتمادا على الجانب النظري والدراسات السابقة أي النموذج المقترح للدراسة والذي يمكن عرضه في الشكل رقم (2– 2):

شكل رقم (2–2): نموذج مقترح لمتغيرات الدراسة:

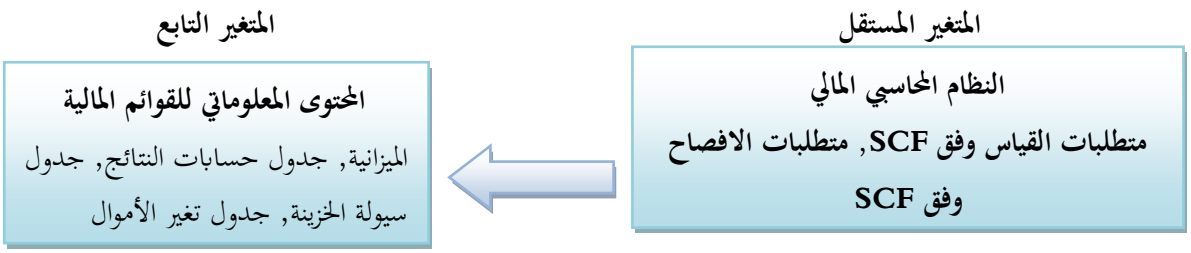

المصدر: من إعداد الطالب إعتمادا على متغيرات الدراسة

تم بناء الإستبيان بهدف دراسة أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي على فعالية المحتوى المعلوماتي للقوائم المالية الصادرة عن المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، تم تقديم استمارة الاستبيان إلى المستجوبين بشكل مدروس محاولين بذلك مراعاة دقة صياغة الأسئلة وصحة العبارات وبساطتها للوصول إلى الغرض المطلوب، بحيث تم تقسيمه إلى جزئين:

الجزء الأول: مخصص للمعلومات العامة المتعلقة بالمعلومات الشخصية للمجيب والمتمثلة في العمر – الجنس – الوظيفة – التخصص، الخبرة المهنية.

الجزء الثاني: يشمل مجموعة الأسئلة القائمة على تطبيق النظام المحاسبي المالي واسهاماته على فعالية المحتوى المعلوماتي للقوائم المالية.

❖ **برنامج ال Excel**: الغرض من إستخدام هذا البرنامج، هو تبويب بيانات الإستبيان، وتسهيل عملية نقلها إلى الSPSS من أجل معالجتها؛

❖ **برنامج ال SPSS:** يستخدم البرنامج لغرض إجراء التحليلات الإحصائية للبيانات المختلفة ، بهدف إيجاد مقاييس النزعة المركزية مثل: الوسط الحسابي لمجموعة من البيانات، وحساب مقاييس التشتت، وحساب معاملات الارتباط، وغير ذلك من التحليلات الإحصائية.

الفرع السادس :الطريقة المستخدمة في القياس

يوضح هذا الجزء وصف الأداة المستخدمة في الدراسة، حيث جاءت مختلف الفقرات مغلقة متاحة للإجابة وفقا لمقياس ليكارت الثلاثي نظرا لتناسبه مع مثل هذه الدراسات، وكانت الخيارات المتاحة أمام كل عبارة (غير موافق – محايد – موافق)، وهذا ما سيتم توضيحه في الجدول رقم (2-3):

الجدول رقم (2– 3): الأوزان المعطاة لخيارات الإجابة في قائمة الاستقصاء حسب ليكارت الثلاثي

الرأي	الأوزان
غير موافق	1
محايد	2
موافق	3

المصدر: عبد الفتاح عز، مقدمة في الإحصاء الوصفي والاستدلالي باستخدام الSPSS، الجزء 3،ص540.

يتم بعد ذلك تحديد فئات المتوسط المرجح، وذلك من أجل الإستعانة به في الحكم على دلالة المتوسطات الحسابية وتحليل وتفسير قيمتها لاحقا، وعليه قمنا بتحديد المتوسط المرجح من خلال حساب طول الفئة وفق لعدد الدرجات فيم قياس ليكارت الثلاثي،حيث تم ذلك كمايلي

حساب المدى:** يعبر عنه بعدد المسافات من 1 إلى 2 مسافة الأولى، ومن 2 إلى 3 مسافة ثانية من 3 إلى 4 مسافة ثالثةحساب طول الفئة:** طول الفئة= المدى / عدد الإختيارات= 3/2 = 0.66 ثم نضيف المدى المحسوب للفئة الأولى وهكذا إلى غاية الحصول على حدود الفئة الخامسة المفسرة لقيم المتوسط الحسابي، كما يظهر في الجدول الآتي:

الجدول رقم (2– 4): يمثل المتوسط المرجح حسب توزيع مقياس ليكارت الثلاثي

المتوسط المرجح	الإتجاه العام
1 – 1.79	غير موافق جدا
1.80 – 2.59	غير موافق
2.60 – 3.39	لا أدري

المصدر:عبد الفتاح عز، مقدمة في الإحصاء الوصفي والاستدلالي باستخدام الSPSS، الجزء 3،ص541.

المطلب الثاني: المعالجة الإحصائية لمتغيرات الدراسة

بغرض تحقيق أهداف البحث، وتحليل البيانات التي تم تجميعها، تم الاعتماد على مجموعة من الاختبارات الإحصائية، وهي كالآتي:

أدوات التحليل الإحصائي المستخدمة في الدراسة

❖ **أولا:مقاييس التحليل الإحصاء الوصفي**

1. **التكرارات والنسب المئوية**: ويعطي تكرارات الإجابات لكل متغير على حده، ويعتبر هذا العمل عادة أول عمل يقوم بها؛ من أجل التمكن بين مختلف خصائص العينة، وتلاقي وجهات النظر في مختلف مراحل التحليل؛
2. **المتوسط الحسابي**: وذلك لمعرفة اتجاهات أفراد عينة الدراسة نحو كل فقرة أو بعد، مع العلم أنه يساعد في ترتيب الفقرات حسب أعلى متوسط مرجح؛
3. **الانحراف المعياري** :يحدد مقدار انحراف إجابات عينة الدراسة عن المتوسطات الحسابية، فإذا اقتربت قيمته من الصفر فهذا يعني تركز الإجابات وعدم تشتتها، أما إذا كانت قيمته تساوي الواحد أو أكبر فذلك يعني عدم تركز الإجابات وتشتتها.

❖ **ثانيا:التحليلات الإحصائية**

1. **معامل ألفاكرونباخ** : لتحديد مدى ثبات وصدف أداة الإستبيان، فإذا لم يكن هناك ثبات في البيانات فإن قيمة المعامل تكون مساوية للصفر، وعلى عكس ذلك إذا كان هناك ثبات فإن قيمة المعامل تقترب من الواحد الصحيح؛
2. **مصفوفة الارتباطPearson**: يعمل على تحديد طبيعة العلاقة التي تربط المتغيرين التابع والمستقل، تقيس درجة الارتباط بين المتغيرين بمعامل الارتباط r، تتراوح قيمة r بين (1 ، 1–)، بحيث تدل الإشارة الموجبة على العلاقة الطردية، أما الإشارة السالبة تدل على العلاقة العكسية بين المتغيرين؛

3. اختبار " ANOVA ":الغرض منه هو دراسة تأثير عامل واحد له عدد من المستويات المختلفة وعند كل مستوى تكرر التجربة عدد من المرات، بالنسبة لموضوعنا أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي على فعالية المحتوى المعلوماتي للقوائم المالية الصادرة عن المؤسسات الاقتصادية الجزائرية ؛

4. إختبار T test: الغرض منه اختبار الفروق بين المتغيرات المستقلة وتأثيرها على فعالية المحتوى المعلوماتي للقوائم المالية.

5. نموذج الانحدار الخطي المتعدد: من أجل قياس شدة العلاقة (قوية، ضعيفة) واتجاه العلاقة(طردية، عكسية) بين المتغيرات المستقلة متطلبات القياس المحاسبي، متطلبات الإفصاح المحاسبي، على المتغير التابع (المحتوى المعلوماتي للقوائم المالية).

المطلب الثالث: صدق وثبات أداة الدراسة:

نقصد بصدق محتوى الإستبيان معناه صدق وشمولية الاستمارة من كل النواحي والجوانب، ووضوح الفقرات والمفردات حتى يسهل على أفراد العينة الإجابة، وللتأكد من صدق الإستبيان أخضعناه للاختبارات الآتية:

✓ **صدق المحكمين:** من أجل التأكد من صدق الإستبيان مما تضمنه من أبعاد وفقرات، تم عرضه على مجموعة من الأساتذة من أجل تحكيمه.

بناءا على التوجيهات التي أبداها المحكمون، تم إجراء التعديلات التي اتفق عليها أغلب المحكمين للاستبيان سواء متعلقة بالصياغة أو حذف وإضافة بعض العبارات، وبذلك يكون الاستبيان قد استقر بصورته النهائية على (20) سؤال، سيتم إدراجها في الملاحق.

✓ **ثبات الأداة:** لغرض التأكد من ثبات أداة الإستبيان، ومعرفة إذا ماكانت صالحة للتحليل أو لا، تم الإعتماد على معامل الفاكرونباخ (Cronbach's Alpha) الذي يعطي تقديرا للثبات، ويؤكد مدى قوة ارتباط فقرات الإستبيان، ولقد تم توضيح نتائج الإختبار في الجدول الموالي:

الجدول رقم (2– 5): معامل ثبات الأداة ألفاكرونباخ (Cronbach's Alpha)

حجم العينة	عدد الفقرات	معامل الفاكرونباخ	نسبة معامل الفاكرونباخ
68	20	0.855	85.5%

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات الspss

يشير الجدول أعلاه إلى أن معامل الثبات بلغ 0.855، أي ما يمثل نسبة 85.5%، وهي تفوق النسبة المرجعية 60%، هذا يعني أن قيمة ثبات فقرات الإستبيان عالية ومقبولة، مما يدل على أنها أداة صالحة وقابلة للتحليل والدراسة.

✓ **الإتساق الداخلي لفقرات الإستبيان:**

من أجل التأكد من مدى صدق محتوى الاستبيان، نوضح في الجداول الآتية من خلال الاستعانة بتحليل معامل الارتباط لمجمل الفقرات مع محاور الاستبيان ومستوى معنويتها، الصدق الداخلي لفقرات الاستبيان ومدى ارتباط كل بعد مع الموضوع.

1) الفقرات المتعلقة بواقع التزام المؤسسات الاقتصادية بمتطلبات القياس المحاسبي في القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي:

المحور الأول	الرقم	الفقرة	معامل الارتباط	مستوى المعنوية
واقع التزام المؤسسات الاقتصادية بمتطلبات القياس المحاسبي في القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي:	1	السماح باعتماد نموذج القيمة العادلة في القياس المحاسبي يسمح بتصوير الواقع الحقيقي للمؤسسة(الصورة الوفية).	0,771**	0,000
	2	الثبات على طرق قياس محددة يسمح باجراء مقارنات بين القوائم المالية للمؤسسة على فترات مع مثيلاتها من المؤسسات.	0,551**	0,000
	3	توفير أسس وبدائل القياس المحاسبي يساعد المؤسسات على توفير معلومات استنادا لقيد التكلفة والعائد.	0,741**	0,000
	4	التزام المؤسسة بقواعد التقييم الأولي لعناصر القوائم المالية يرتكز بشكل أساسي على مبدأ التكلفة التاريخية.	0,543**	0,000
	5	تلتزم المؤسسة بالقيام بمراجعة طريقة القياس المحاسبي مرة واحدة على الأقل خلال السنة.	0,505**	0,000
**. La corrélation est significative au niveau 0.01 (bilatéral) *. La corrélation est significative au niveau 0.05 (bilatéral).				

المصدر: من إعداد الطالب إعتمادا على مخرجات ال SPSS22

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن نتائج حساب معاملات الإرتباط بين درجة كل عبارة من عبارات المحور والدرجة الكلية له، كانت معاملات الإرتباط تتراوح بين (0.505 – 0.771) وهي دالة إحصائيا sig=0.000 عند مستوى الدلالة 0.01 وهو إرتباط قوي وموجب في كل العبارات، وبذلك تعتبر عبارات المحور الأول صادقة وهي تعبر عمّا وضعت لقياسه

2) الفقرات المتعلقة بواقع التزام المؤسسات الاقتصادية بمتطلبات الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي:

المحور الثاني	الرقم	الفقرة	معامل الارتباط	مستوى المعنوية
واقع التزام المؤسسات الاقتصادية بمتطلبات الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي:	1	عرض القوائم المالية بصفة دورية ومنظمة يساهم في توفير معلومات حول المؤسسات في التوقيت المناسب.	**0,685	0,000
	2	تسمح المعلومات المعدة وفق النظام المحاسبي المالي بتقسيم القرارات وتصحيح الانحرافات	**0,521	0,000
	3	الافصاح عن المعلومات المحاسبية وفق SCF يسمح بالتنبؤ عن الأحداث المستقبلية حول المؤسسة في حالات عدم التأكد	**0,722	0,000
	4	يسمح الالتزام بالثبات في عرض المعلومات وفق طرق وأسس محددة في تقديم معلومات واضحة وخالية من التحيز.	**0,602	0,000
	5	التزام المؤسسات بمتطلبات الافصاح وفق SCF يجعل المعلومات المحاسبية موثوقة وتمتاز بالدقة.	**0,731	0,000
**. La corrélation est significative au niveau 0.01 (bilatéral) *. La corrélation est significative au niveau 0.05 (bilatéral).				

المصدر: من إعداد الطالب إعتمادا على مخرجات ال SPSS22

يتبين من خلال الجدول أعلاه أن نتائج حساب معاملات الإرتباط بين درجة كل عبارة من عبارات المحور والدرجة الكلية له، كانت معاملات الإرتباط تتراوح بين (0.521 – 0.731) وهي دالة إحصائيا sig=0.000 عند مستوى الدلالة 0.01 وهو إرتباط قوي وموجب في كل العبارات، وبذلك تعتبر عبارات المحور الأول صادقة وهي تعبر عمَا وضعت لقياسه.

3) الفقرات المتعلقة بأثر إسهامات النظام المحاسبي المالي في تحسين فعالية المحتوى المعلوماتي للقوائم المالية:

المحور الثالث	الرقم	الفقرة	معامل الارتباط	مستوى المعنوية
أثر إسهامات النظام المحاسبي المالي في تحسين جودة المعلومة المحاسبية	1	أسس القياس المحاسبي وفق SCF تسمح بتقييم فعال لنتائج المؤسسة ومركزها المالي بصورة صادقة.	**0,571	0,000
	2	التزام المؤسسات بمتطلبات الافصاح وفق SCF يسمح بتقديم معلومات مالية في الوقت المناسب.	**0,470	0,000
	3	الافصاح المحاسبي وفق SCF يعكس الصورة الصادقة للوضع والأداء المالي للمؤسسة.	**0,634	0,000
	4	الالتزام بقواعد التقييم اللاحق يسمح للمؤسسة بتصويب القياس المحاسبي لعناصر أصولها وخصومها.	**0,637	0,000
	5	هناك التزام بمتطلبات القياس والافصاح من طرف المؤسسات يسمح بزيادة ثقة المستثمرين وباقي مستخدمي المعلومات الواردة في القوائم المالية.	**0,639	0,000
	6	ساهم تطبيق النظام المحاسبي المالي في توفير مدونة حسابات, مبادئ وسياسات محاسبية كافية لاعداد القوائم المالية	**0,607	0,000
	7	تطبيق النظام المحاسبي المالي ساهم في اختيار المؤسسات الاقتصادية لنوعية الافصاح المناسب لها.	**0,608	0,000
	8	غياب سوق مالي نشط سمح للنظام المحاسبي المالي توضيح طريقة القياس الواجب اتباعها من طرف الخبراء.	**0,486	0,000
	9	تعدد طرق القياس المحاسبي وفق SCF ساهم في تحسين جودة ممارسات القياس المحاسبي بالمؤسسات الاقتصادية.	**0,645	0,000
	10	تطبيق النظام المحاسبي المالي يسمح للمؤسسة بتوفير طرق الاندماج والتوحيد المحاسبي لاعداد القوائم المالية.	**0,677	0,000
**. La corrélation est significative au niveau 0.01 (bilatéral) *. La corrélation est significative au niveau 0.05 (bilatéral).				

المصدر: من إعداد الطالب إعتمادا على مخرجات ال SPSS22

يتبين من خلال الجدول أعلاه أن معاملات إرتباط درجة كل عبارة من العبارات بالدرجة الكلية للبعد الذي تندرج ضمنه تتراوح بين (0.470 – 0,677)، وهي دالة إحصائيا عند مستوى الدلالة 0.01، وبالتالي فهي صادقة لما وضعت لقياسه.

✓ **الصدق البنائي للاستبيان**

للتحقق من الصدق البنائي لمحور الاستبيان، تم حساب معاملات الارتباط بين كل مجال من المجالات الرئيسية والدرجة الكلية لفقرات الاستبيان كما هو موضح في الجدول رقم (2–12):

الجدول رقم (2–12): الصدق الداخلي لمحاور الدراسة

المحور الثاني: أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي على فعالية المحتوى المعلوماتي للقوائم المالية	معامل الإرتباط	مستوى المعنوية
المحور الأول: واقع التزام المؤسسات الاقتصادية بمتطلبات القياس المحاسبي في القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي	0.786**	0.000
المحور الثاني : واقع التزام المؤسسات الاقتصادية بمتطلبات الافصاح المحاسبي في القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي	0.808**	0.000
المحور الثالث: أثر اسهامات النظام المحاسبي المالي في تحسين جودة المعلومة المحاسبية	0.884**	0.000
**. La corrélation est significative au niveau 0.01 (bilatéral) *. La corrélation est significative au niveau 0.05 (bilatéral).		

المصدر: من إعداد الطالب إعتمادا على مخرجات ال SPSS22

بالنسبة لمعاملات ارتباط الدرجة الكلية لكل المحاور والموضحة في الجدول أعلاه، فقد أشارت النتائج بأن معاملات ارتباط الأبعاد تراوحت بين (0.78– 88 .0) وهي دالة إحصائيا عند مستوى الدلالة 0.01، وهذا ما يدل على أن المحاور لها علاقة قوية تعكس هدف الدراسة بشكل كبير.وبالتالي نقول أن هذه البنود صادقة ولها قدرة على قياس مدى تأثير تطبيق النظام المحاسبي المالي على فعالية المحتوى المعلوماتي للقوائم المالية.

المبحث الثاني: عرض نتائج الدراسة الميدانية ومعالجتها وتحليلها

بعد ما قمنا في المبحث الأول بتقديم مجتمع وعينة الدراسة، وتوضيح الأدوات الإحصائية المستخدمة في التحليل، سيتم من خلال هذا المبحث عرض للنتائج المتوصل إليها ومعالجتها ومناقشتها.

المطلب الاول:

أولا: توزيع الموظفين حسب العمر:

نلاحظ من خلال الشكل (2–2) أن أغلب الاشخاص محل الدراسة أعمارهم أقل من 30 سنة بنسبة بلغت 65%، ثم تليها الفئة التي تتراوح أعمارهم بين 30 و 40 سنة بنسبة 30%، أما بالنسبة للاشخاص الذين اعمارهم فوق 40 سنة فكانت النسبة 5%

الشكل رقم(2–2): توزيع عينة الدراسة على حسب العمر

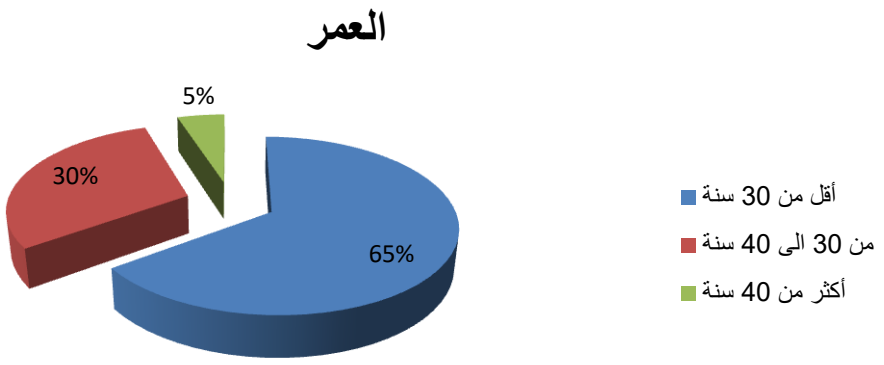

المصدر:من إعداد الطالب بناءا على مخرجات برنامجExcel

ثانيا: توزيع أفراد العينة حسب الجنس

نلاحظ من خلال الشكل **(2–3)** أن أغلب فئة المستجوبين كانوا من الذكور حيث بلغت نسبتهم 45%، أي 27 فرد من الذكور، أما نسبة الإناث فبلغت 55%، أي 33 فرد من الإناث، وهذا راجع لارتفاع نسبة الإناث في مجتمع الدراسة.

الشكل رقم(2–3): توزيع عينة الدراسة على حسب الجنس

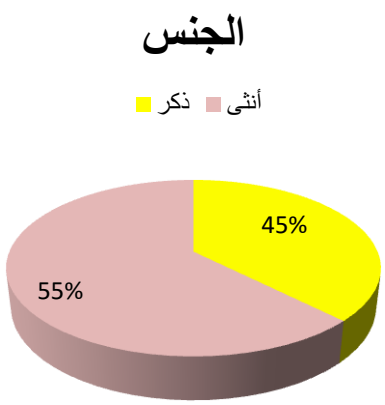

المصدر:من إعداد الطالب بناءا على مخرجات برنامجExcel

المطلب الثاني: تحليل النتائج المتعلقة بآراء افراد العينة اتجاه محاور الدراسة

الجدول رقم (2–20): المتوسط الحسابي والإنحراف المعياري لاجابات افراد العينة على المحور الاول

العبارات	المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	مستوى الاجابة
السماح باعتماد نموذج القيمة العادلة في القياس المحاسبي يسمح بتصوير الواقع الحقيقي للمؤسسة(الصورة الوفية).	2.5833	.64550	مرتفع
الثبات على طرق قياس محددة يسمح بإجراء مقارنات بين القوائم المالية للمؤسسة على فترات مع مثيلاتها من المؤسسات.	2.5333	.72408	مرتفع
توفير أسس وبدائل القياس المحاسبي يساعد المؤسسات على توفير معلومات استنادا لقيد التكلفة والعائد.	2.5500	.64899	مرتفع
التزام المؤسسة بقواعد التقييم الأولي لعناصر القوائم المالية يرتكز بشكل أساسي على مبدأ التكلفة التاريخية.	2.3333	.75165	مرتفع
تلتزم المؤسسة بالقيام بمراجعة طريقة القياس المحاسبي مرة واحدة على الأقل خلال السنة.	2.4333	.76727	مرتفع
الإتجاه العام	2,48664	0,70749	

المصدر: من إعداد الطالب إعتمادا على مخرجات spss22

يبين الجدول أعلاه (2-20)المتعلق بواقع التزام المؤسسات الاقتصادية بمتطلبات القياس المحاسبي وفق SCF، أن كامل الإجابات كانت بموافق،. أي أن معظم أفراد العينة عبروا بالإيجاب على واقع التزام المؤسسات الاقتصادية بمتطلبات القياس المحاسبي وفق Scf وفقا لمقياس ليكارت الثلاثي بلغ (2,48664) ما يعكس التوجه العام للاجابات الذي يؤكد مدى التزام المؤسسات بمتطلبات القياس المحاسبي أي هناك قياس جيد للمؤسسات يلبي احتياجات مستخدمي المعلومات مختلفة، ويؤكد ذلك من خلال الإنحراف المعياري الذي قدر ب (0,70749)، هذا ما يدل على وجود تجانس ودقة في إجابات أفراد العينة.

الجدول رقم (2–21): المتوسط الحسابي والإنحراف المعياري لاجابات افراد العينة على المحور الثاني

العبارات	المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	مستوى الاجابة
عرض القوائم المالية بصفة دورية ومنظمة يساهم في توفير معلومات حول المؤسسات في التوقيت المناسب.	2.7667	.53256	مرتفع
تسمح المعلومات المعدة وفق النظام المحاسبي المالي بتقسيم القرارات وتصحيح الانحرافات	2.7667	.56348	مرتفع
الافصاح عن المعلومات المحاسبية وفق FCS يسمح بالتنبؤ عن الأحداث المستقبلية حول المؤسسة في حالات عدم التأكد	2.5000	.70109	مرتفع
يسمح الالتزام بالثبات في عرض المعلومات وفق طرق وأسس محددة في تقديم معلومات واضحة وخالية من التحيز.	2.6500	.57711	مرتفع
التزام المؤسسات بمتطلبات الافصاح وفق FCS يجعل المعلومات المحاسبية موثوقة وتمتاز بالدقة.	2.7500	.54072	مرتفع
الإتجاه العام	2,68668	0,58299	

المصدر: من إعداد الطالب إعتمادا على مخرجات spss22

يبين الجدول أعلاه (2-21)المتعلق بواقع التزام المؤسسات الاقتصادية بمتطلبات الافصاح المحاسبي وفق SCF، أن معظم الإجابات كانت بموافق، أي أن معظم أفراد العينة عبروا بالإيجاب على واقع التزام المؤسسات الاقتصادية بمتطلبات الافصاح المحاسبي وفق Scf وفقا لمقياس ليكارت الثلاثي بلغ (2,68668) ما يعكس التوجه العام للاجابات الذي يؤكد مدى التزام المؤسسات بمتطلبات الافصاح المحاسبي أي هناك افصاح جيد للمؤسسات يلبي احتياجات مستخدمي المعلومات مختلفة، ويؤكد ذلك من خلال الإنحراف المعياري الذي قدر ب (0,58299)، هذا ما يدل على وجود تجانس ودقة في إجابات أفراد العينة.

الجدول رقم (2–22): المتوسط الحسابي والإنحراف المعياري لاجابات افراد العينة على المحور الثالث

العبارات	المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	مستوى الاجابة
السماح باعتماد نموذج القيمة العادلة في القياس المحاسبي يسمح بتصوير الواقع الحقيقي للمؤسسة(الصورة الوفية).	2.5500	.69927	مرتفع
الثبات على طرق قياس محددة يسمح بإجراء مقارنات بين القوائم المالية للمؤسسة على فترات مع مثيلاتها من المؤسسات.	2.5333	.70028	مرتفع
توفير أسس وبدائل القياس المحاسبي يساعد المؤسسات على توفير معلومات استنادا لقيد التكلفة والعائد.	2.6000	.71781	مرتفع
التزام المؤسسة بقواعد التقييم الأولي لعناصر القوائم المالية يرتكز بشكل أساسي على مبدأ التكلفة التاريخية.	2.4500	.69927	مرتفع
تلتزم المؤسسة بالقيام بمراجعة طريقة القياس المحاسبي مرة واحدة على الأقل خلال السنة.	2.5333	.72408	مرتفع
أسس القياس المحاسبي وفق FCS تسمح بتقييم فعال لنتائج المؤسسة ومركزها المالي بصورة صادقة.	2.6167	.66617	مرتفع
التزام المؤسسات بمتطلبات الافصاح وفق FCS يسمح بتقديم معلومات مالية في الوقت المناسب.	2.5333	.62346	مرتفع
الافصاح المحاسبي وفق FCS يعكس الصورة الصادقة للوضع والأداء المالي للمؤسسة.	2.0333	.80183	مرتفع
الالتزام بقواعد التقييم اللاحق يسمح للمؤسسة بتصويب القياس المحاسبي لعناصر أصولها وخصومها.	2.6167	.64022	مرتفع
هناك التزام بمتطلبات القياس والافصاح من طرف المؤسسات يسمح بزيادة ثقة المستثمرين وباقي مستخدمي المعلومات الواردة في القوائم المالية.	2.7167	.58488	مرتفع
الإتجاه العام	2,51833	0,68572	

المصدر: من إعداد الطالب إعتمادا على مخرجات spss22

يبين الجدول أعلاه (2–22)المتعلق بأثر اسهامات النظام المحاسبي المالي في تحسين جودة المعلومة المحاسبية، أن معظم الإجابات كانت بموافق،. أي أن معظم أفراد العينة عبروا بالإيجاب على النظام المحاسبي المالي واسهاماته في تحسين جودة المعلومة المحاسبية وفقا لمقياس ليكارت الثلاثي بلغ (2,51833) ما يعكس التوجه العام للاجابات الذي يؤكد اسهامات النظام المحاسبي المالي في تحسين جودة المعلومة المحاسبية وبالتالي يعكس أثر اسهامات النظام المحاسبي المالي على فعالية المحتوى المعلوماتي للقوائم المالية الصادرة عن المؤسسات الاقتصادية الجزائرية.

المطلب الثالث: قياس تأثير المتغيرات المستقلة على المحتوى المعلوماتي للقوائم المالية

لدراسة أثر متطلبات القياس المحاسبي وفق SCF ومتطلبات الافصاح المحاسبي وفق SCF على فعالية المحتوى المعلوماتي للقوائم المالية الصادرة عن المؤسسات الاقتصادية الجزائرية تم الإعتماد على نموذج قياسي لتحليل العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع (المحتوى المعلوماتي للقوائم المالية)، وذلك بالاعتماد على بيانات تفريغ نتائج الإستبيان الموزع على أفراد عينة الدراسة.

أولا: وصف النموذج المستخدم

لتحليل العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع تم الإعتماد على نموذج الانحدار الخطي المتعدد وفقا لطريقة المربعات الصغرى على الشكل الآتي:

y: المتغير التابع المحتوى المعلوماتي للقوائم المالية

X1: المتغير المفسر لواقع التزام المؤسسات الاقتصادية بمتطلبات القياس المحاسبي في القوائم المالية

X2: المتغير المفسر لواقع التزام المؤسسات الاقتصادية بمتطلبات الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية

X3: المتغير المفسر لأثر اسهامات النظام المحاسبي المالي في تحسين جودة المعلومة المحاسبية

$a, B_1, B_2, B_3, E\tau$: تمثل المقدرات وهي على التوالي: الحد الثابت، معامل المتغير المفسر الأول، معامل المتغير المفسر الثاني، معامل المتغير المفسر الثالث، وحد الخطأ.

ثانيا: تقدير معالم النموذج وتفسيرها:

لتقدير معالم معادلة الانحدار تم استخدام البرنامج الإحصائي ال spss لعينة الدراسة، حيث كانت المخرجات في الجدول الآتي رقم (2-21):

الجدول رقم (2–21): نتائج تحليل تباين الإنحدار

ANOVA[a]

Modèle		Somme des carrés	ddl	Carré moyen	F	Sig.
1	Régression	6.690	3	2.230	2.263	.000[b]
	Résidus	.000	56	.000		
	Total	6.690	59			

a. Variable dépendante : أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي على فعالية المحتوى المعلوماتي للقوائم المالية

b. Prédicteurs : (Constante), القياس بمتطلبات الاقتصادية المؤسسات التزام واقع ,المحاسبية المعلومة جودة تحسين في المالي المحاسبي النظام اسهامات أثر المالي المحاسبي النظام وفق المالية القوائم في المحاسبي الافصاح بمتطلبات الاقتصادية المؤسسات التزام واقع ,المالي المحاسبي النظام وفق المالية القوائم في المحاسبي

المصدر: من إعداد الطالب إعتمادا على مخرجات spss22

من خلال الجدول أعلاه يتبين لنا أن قيمة F=2.263وهي قيمة أقل من القيمة الجدولية 5، بينما مستوى المعنوية قدر ب: (sig=0.00) وهي أقل من (0.05) ، هذا ما يدل على صلاحية النموذج لاختبار فرضيات الدراسة، سنعرض بعدها جدول الخاص بمعامل الارتباط بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة:

الجدول رقم (2–22): معامل الإرتباط بين المتغير التابع والمتغير المستقل

Modèle	R	R-deux	R-deux ajusté
1	1.000[a]	1.000	1.000

b. Variable dépendante :

a. Prédicteurs : (Constante), بات الاقتصادية المؤسسات التزام واقع ,المحاسبية المعلومة جودة تحسين في المالي المحاسبي النظام اسهامات أثر المالي المحاسبي النظام وفق المالية القوائم في المحاسبي الافصاح بمتطلبات الاقتصادية المؤسسات التزام واقع ,المالي المحاسبي النظام وفق

المصدر: من إعداد الطالب إعتمادا على مخرجات ال spss22

يتبين من خلال الجدول أعلاه أن المتغيرات المستقلة تفسر 100%من التباين في المتغير التابع

الجدول رقم (2–23): تقدير معالم نموذج الانحدار للمعادلة رقم (1)

Coefficients[a]

Modèle		Coefficients non standardisés		Coefficients standardisés	Sig.
		B	Ecart standard	Bêta	
1	(Constante)	9.483E-16	.000		1.000
	واقع التزام المؤسسات الاقتصادية بمتطلبات القياس المحاسبي في القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي	.333	.000	.430	.000
	واقع التزام المؤسسات الاقتصادية بمتطلبات الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي	.333	.000	.378	.000
	أثر إسهامات النظام المحاسبي المالي في تحسين جودة المعلومة المحاسبية	.333	.000	.403	.000

a. Variable dépendante : أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي على فعالية المحتوى المعلوماتي للقوائم المالية

يتضح لنا من خلال مخرجات تقدير النموذج أن B3, B2, B1 دالة إحصائيا عند مستوى الدلالة 5%، من مخرجات تقدير النموذج تكون معادلة الانحدار الخطي البسيط على الشكل الآتي:

يتضح من خلال المعادلة المتوصل إليها وجود علاقة طردية بين المتغير التابع المحتوى المعلوماتي للقوائم المالية والمتغيرات المستقلة المفسرة له ، وهذا ما تعبر عنه الإشارة الموجبة لمعامل هذا المتغير (B1=0.430 , B2= 0.378 , B3= 0.403) حيث أن العلاقة بين المتغيرات المستقلة المفسرة له والمتغير التابع (المحتوى المعلوماتي للقوائم المالية) هي علاقة طردية وقوية، حيث عند إرتفاع واقع التزام المؤسسات الاقتصادية بمتطلبات القياس المحاسبي في القوائم المالية ب 1 في المئة، ترتفع فعالية المحتوى المعلوماتي للقوائم المالية في المؤسسة بنسبة 33.3%، عند إرتفاع واقع التزام المؤسسات الاقتصادية بمتطلبات الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية ب 1 في المئة، ترتفع فعالية المحتوى المعلوماتي للقوائم المالية في المؤسسة بنسبة 33.3%، عند إرتفاع

إسهامات النظام المحاسبي المالي في تحسين جودة المعلومة المحاسبية ب 1 في المئة، ترتفع فعالية المحتوى المعلوماتي للقوائم المالية في المؤسسة بنسبة 33.3%

المطلب الرابع: اختبار الفروق لأثر تطبيق النظام المحاسبي المالي على فعالية المحتوى المعلوماتي للقوائم الم خالية الصادرة عن المؤسسات الاقتصادية الجزائرية

لاختبار فرضيات الدراسة وبغية إثباتها أو نفيها ومعرفة مدى تأثير المعلومات الشخصية لأفراد العينة (العمر – الجنس – الوظيفة – التخصص – الخبرة المهنية)، سيتم من خلال هذا المطلب اختبار أهم الفروق الناجمة عن اختلاف المتغيرات المتعلقة بأفراد العينة، وللإجابة على أهم الفروض المنبثقة عن الدراسة .وبما أن البيانات تتبع التوزيع الطبيعي، يجب إستخدام الاختبارات المعلمية المتمثلة في إختبار test T واختبار Oneway anova.

ولمعرفة تأثير العمر، الجنس، المستوى التعليمي، التخصص العلمي، الوظيفة، الخبرة المهنية على فعالية المحتوى المعلوماتي للقوائم المالية، سنجري مجموعة من الاختبارات، ولإختبار صحة الفرضيات قمنا بوضع ثلاثة فرضيات مقسمة إلى: فرضية صفرية وفرضية بديلة، وتخص هذا الجزء من الدراسة الميدانية المرتبطة بمعرفة الفروق، تتمثل في مايلي:

أولا: حسب العمر

والتي من خلالها يمكن صياغة الفرضيتين الجزئيتين التاليتين:

H0: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية حول مدى التزام المؤسسات الاقتصادية بمتطلبات القياس المحاسبي التي يفرضها النظام المحاسبي المالي في القوائم المالية ترجع للاختلاف في عمر أفراد العينة

H1 : توجد فروق ذات دلالة إحصائية حول مدى التزام المؤسسات الاقتصادية بمتطلبات القياس المحاسبي التي يفرضها النظام المحاسبي المالي في القوائم المالية ترجع للاختلاف في عمر أفراد العينة

ANOVA

		Somme des carrés	ddl	Carré moyen	F	Sig.
واقع التزام المؤسسات الاقتصادية بمتطلبات القياس المحاسبي في القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي	Intergroupes	.833	2	.416	2.300	.109
	Intragroupes	10.317	57	.181		
	Total	11.149	59			
واقع التزام المؤسسات الاقتصادية بمتطلبات الافصاح المحاسبي في القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي	Intergroupes	.902	2	.451	3.345	.042
	Intragroupes	7.687	57	.135		
	Total	8.589	59			
أثر اسهامات النظام المحاسبي المالي في تحسين جودة المعلومة المحاسبية	Intergroupes	1.128	2	.564	3.713	.030
	Intragroupes	8.661	57	.152		
	Total	9.790	59			

من خلال الجدول أعلاه يتضح لنا أن متغير العمر لم يكن له تأثير على المحور الأول للدراسة، لأن مستوى المعنوية sig لهذه المحور كان أكبر من مستوى المعنوية 0.05، بناءا عليه نقبل الفرضية الصفرية التي تقول بأنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية حول مدى التزام المؤسسات الاقتصادية بمتطلبات القياس المحاسبي التي يفرضها النظام المحاسبي المالي في القوائم المالية ترجع للاختلاف في عمر أفراد العينة ونرفض الفرضية البديلة.

أما بالنسبة للمحورين الثاني والثالث كان لمتغير النوع تأثير عليه لأن الدلالة الإحصائية كانت على التوالي 0.042- 0.030 وهي أقل من مستوى المعنوية 0.05، ولهذا نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة التي تقول بأنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية حول مدى التزام المؤسسات الاقتصادية بمتطلبات القياس المحاسبي التي يفرضها النظام المحاسبي المالي في القوائم المالية ترجع للاختلاف في عمر أفراد العينة.

ثانيا: حسب الجنس

والتي من خلالها يمكن صياغة الفرضيتين الجزئيتين التاليتين:

H0: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية حول مدى التزام المؤسسات الاقتصادية بمتطلبات القياس المحاسبي التي يفرضها النظام المحاسبي المالي في القوائم المالية ترجع للاختلاف في جنس أفراد العينة

H1 : توجد فروق ذات دلالة إحصائية حول مدى التزام المؤسسات الاقتصادية بمتطلبات القياس المحاسبي التي يفرضها النظام المحاسبي المالي في القوائم المالية ترجع للاختلاف في جنس أفراد العينة

ANOVA

		Somme des carrés	ddl	Carré moyen	F	Sig.
واقع التزام المؤسسات الاقتصادية بمتطلبات القياس المحاسبي في القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي	Intergroupes	.308	1	.308	1.650	.204
	Intragroupes	10.841	58	.187		
	Total	11.149	59			
واقع التزام المؤسسات الاقتصادية بمتطلبات الافصاح المحاسبي في القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي	Intergroupes	.037	1	.037	.250	.619
	Intragroupes	8.552	58	.147		
	Total	8.589	59			
أثر اسهامات النظام المحاسبي المالي في تحسين جودة المعلومة المحاسبية	Intergroupes	.113	1	.113	.677	.414
	Intragroupes	9.677	58	.167		
	Total	9.790	59			

من خلال الجدول أعلاه يتضح لنا أن متغير الجنس لم يكن له تأثير على المحاور الثلاث للدراسة، لأن مستوى المعنوية sig لهذه المحاور كان أكبر من مستوى المعنوية 0.05، بناءا عليه نقبل الفرضية الصفرية التي تقول بأنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية حول مدى التزام المؤسسات الاقتصادية بمتطلبات القياس المحاسبي التي يفرضها النظام المحاسبي المالي في القوائم الماليةترجع للاختلاف في جنس أفراد العينة ونرفض الفرضية البديلة.

ثالثا: حسب المؤهل العلمي

والتي من خلالها يمكن صياغة الفرضيتين الجزئيتين التاليتين:

H0: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية حول مدى التزام المؤسسات الاقتصادية بمتطلبات القياس المحاسبي التي يفرضها النظام المحاسبي المالي في القوائم المالية ترجع للاختلاف في المؤهل العلمي لأفراد العينة

H1 : توجد فروق ذات دلالة إحصائية حول مدى التزام المؤسسات الاقتصادية بمتطلبات القياس المحاسبي التي يفرضها النظام المحاسبي المالي في القوائم المالية ترجع للاختلاف في المؤهل العلمي لأفراد العينة

ANOVA

		Somme des carrés	ddl	Carré moyen	F	Sig.
واقع التزام المؤسسات الاقتصادية بمتطلبات القياس المحاسبي في القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي	Intergroupes	1.898	2	.949	5.848	.005
	Intragroupes	9.251	57	.162		
	Total	11.149	59			
واقع التزام المؤسسات الاقتصادية بمتطلبات الافصاح المحاسبي في القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي	Intergroupes	.920	2	.460	3.417	.040
	Intragroupes	7.670	57	.135		
	Total	8.589	59			
أثر اسهامات النظام المحاسبي المالي في تحسين جودة المعلومة المحاسبية	Intergroupes	1.109	2	.554	3.640	.033
	Intragroupes	8.681	57	.152		
	Total	9.790	59			

من خلال الجدول أعلاه يتضح لنا ان لمتغير المؤهل العلمي تأثير على المحاور الثلاث للدراسة، لأن الدلالة الإحصائية كانت على التوالي 0.005-0.040 -0.033 وهي أقل من مستوى المعنوية 0.05، ولهذا نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة التي تقول بأنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية حول مدى التزام المؤسسات الاقتصادية بمتطلبات القياس المحاسبي التي يفرضها النظام المحاسبي المالي في القوائم المالية ترجع للاختلاف في المؤهل العلمي لأفراد العينة.

رابعا: حسب التخصص العلمي

والتي من خلالها يمكن صياغة الفرضيتين الجزئيتين التاليتين:

H0: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية حول مدى التزام المؤسسات الاقتصادية بمتطلبات القياس المحاسبي التي يفرضها النظام المحاسبي المالي في القوائم المالية ترجع للاختلاف في التخصص العلمي لأفراد العينة

H1 : توجد فروق ذات دلالة إحصائية حول مدى التزام المؤسسات الاقتصادية بمتطلبات القياس المحاسبي التي يفرضها النظام المحاسبي المالي في القوائم المالية ترجع للاختلاف في التخصص العلمي لأفراد العينة

ANOVA

		Somme des carrés	ddl	Carré moyen	F	Sig.
واقع التزام المؤسسات الاقتصادية بمتطلبات القياس المحاسبي في القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي	Intergroupes	1.033	2	.517	2.911	.063
	Intragroupes	10.116	57	.177		
	Total	11.149	59			
واقع التزام المؤسسات الاقتصادية بمتطلبات الافصاح المحاسبي في القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي	Intergroupes	.258	2	.129	.881	.420
	Intragroupes	8.332	57	.146		
	Total	8.589	59			
أثر اسهامات النظام المحاسبي المالي في تحسين جودة المعلومة المحاسبية	Intergroupes	1.010	2	.505	3.277	.045
	Intragroupes	8.780	57	.154		
	Total	9.790	59			

من خلال الجدول أعلاه يتضح لنا أن متغير التخصص العلمي لم يكن له تأثير على المحور الأول والمحور الثاني للدراسة، لأن مستوى المعنوية sig لهذين المحورين كان أكبر من مستوى المعنوية 0.05، بناءا عليه نقبل الفرضية الصفرية التي تقول بأنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية حول مدى التزام المؤسسات الاقتصادية بمتطلبات القياس المحاسبي التي يفرضها النظام المحاسبي المالي في القوائم المالية ترجع للاختلاف في التخصص العلمي لأفراد العينة ونرفض الفرضية البديلة.

أما بالنسبة للمحور الثالث كان لمتغير التخصص العلمي تأثير عليه لأن الدلالة الإحصائية كانت 0.045 وهي أقل من مستوى المعنوية 0.05، ولهذا نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة التي تقول بأنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية حول مدى التزام المؤسسات الاقتصادية بمتطلبات القياس المحاسبي التي يفرضها النظام المحاسبي المالي في القوائم المالية ترجع للاختلاف في التخصص العلمي لأفراد العينة.

خامسا: حسب الوظيفة

والتي من خلالها يمكن صياغة الفرضيتين الجزئيتين التاليتين:

H0: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية حول مدى التزام المؤسسات الاقتصادية بمتطلبات القياس المحاسبي التي يفرضها النظام المحاسبي المالي في القوائم المالية ترجع للاختلاف في وظيفة أفراد العينة

H1 : توجد فروق ذات دلالة إحصائية حول مدى التزام المؤسسات الاقتصادية بمتطلبات القياس المحاسبي التي يفرضها النظام المحاسبي المالي في القوائم المالية ترجع للاختلاف في وظيفة أفراد العينة

ANOVA

		Somme des carrés	ddl	Carré moyen	F	Sig.
واقع التزام المؤسسات الاقتصادية بمتطلبات القياس المحاسبي في القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي	Intergroupes	.543	2	.271	1.458	.241
	Intragroupes	10.607	57	.186		
	Total	11.149	59			
واقع التزام المؤسسات الاقتصادية بمتطلبات الافصاح المحاسبي في القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي	Intergroupes	.099	2	.049	.332	.719
	Intragroupes	8.490	57	.149		
	Total	8.589	59			
أثر اسهامات النظام المحاسبي المالي في تحسين جودة المعلومة المحاسبية	Intergroupes	.180	2	.090	.533	.589
	Intragroupes	9.610	57	.169		
	Total	9.790	59			

من خلال الجدول أعلاه يتضح لنا أن متغير الوظيفة لم يكن له تأثير على المحاور الثلاث للدراسة، لأن مستوى المعنوية sig لهذه المحاور كان أكبر من مستوى المعنوية 0.05، بناءا عليه نقبل الفرضية الصفرية التي تقول بأنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية حول مدى التزام المؤسسات الاقتصادية بمتطلبات القياس المحاسبي التي يفرضها النظام المحاسبي المالي في القوائم الماليةترجع للاختلاف في وظيفة أفراد العينة ونرفض الفرضية البديلة.

سادسا: حسب الخبرة المهنية

والتي من خلالها يمكن صياغة الفرضيتين الجزئيتين التاليتين:

H0: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية حول مدى التزام المؤسسات الاقتصادية بمتطلبات القياس المحاسبي التي يفرضها النظام المحاسبي المالي في القوائم المالية ترجع للاختلاف في الخبرة المهنية لأفراد العينة

H1 : توجد فروق ذات دلالة إحصائية حول مدى التزام المؤسسات الاقتصادية بمتطلبات القياس المحاسبي التي يفرضها النظام المحاسبي المالي في القوائم المالية ترجع للاختلاف في الخبرة المهنية لأفراد العينة

ANOVA

		Somme des carrés	ddl	Carré moyen	F	Sig.
واقع التزام المؤسسات الاقتصادية بمتطلبات القياس المحاسبي في القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي	Intergroupes	.582	2	.291	1.571	.217
	Intragroupes	10.567	57	.185		
	Total	11.149	59			
واقع التزام المؤسسات الاقتصادية بمتطلبات الافصاح المحاسبي في القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي	Intergroupes	.749	2	.374	2.722	.074
	Intragroupes	7.840	57	.138		
	Total	8.589	59			
أثر اسهامات النظام المحاسبي المالي في تحسين جودة المعلومة المحاسبية	Intergroupes	1.585	2	.792	5.505	.007
	Intragroupes	8.205	57	.144		
	Total	9.790	59			

من خلال الجدول أعلاه يتضح لنا أن متغير الخبرة المهنية لم يكن له تأثير على المحاور الثلاث للدراسة، لأن مستوى المعنوية sig لهذه المحاور كان أكبر من مستوى المعنوية 0.05، بناءا عليه نقبل الفرضية الصفرية التي تقول بأنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية حول مدى التزام المؤسسات الاقتصادية بمتطلبات القياس المحاسبي التي يفرضها النظام المحاسبي المالي في القوائم المالية ترجع للاختلاف في الخبرة المهنية لأفراد العينة ونرفض الفرضية البديلة.

خلاصة الفصل:

هدفنا من خلال هذه الدراسة إلى إظهار فعالية المحتوى المعلوماتي للقوائم المالية من خلال اظهار قيمة المعلومات التي تظهرها البيانات المالية ومدى اعتمادية مستخدمي تلك المعلومات عليها في اتخاذ قرارهم المالي من خلال كمية المتطلبات التي يفرضها النظام المحاسبي المالي سواء فيما تعلق بمتطلبات القياس المحاسبي أو الافصاح المحاسبي وهو ما ساهم في تحسين جودة المعلومة المحاسبية في القوائم المالية.

ولتحقيق هذا الهدف اعتمدنا في دراستنا على أداة الإستبيان، والذي تم توزيعه على عينة مكونة من 68 شخص من المهنيين(محاسبين في مؤسسات, محافظي حسابات, محللين ماليين) الناشطين بولاية تقرت، وبعد تحليل وتفسير لنتائج الإستبيان توصلنا في دراستنا إلى النتائج التالية:

_هناك التزام من قبل المؤسسات الاقتصادية بمتطلبات القياس المحاسبي في القوائم المالية وفق SCF.

_هناك التزام من قبل المؤسسات الاقتصادية بمتطلبات الافصاح المحاسبي في القوائم المالية وفق SCF.

_ الالتزام بمتطلبات القياس والافصاح المحاسبي وفق SCF يساهم في تحسين جودة المعلومة المحاسبية وبالتالي زيادة فعالية المحتوى المعلوماتي للقوائم المالية.

الـــخـــاتـــمـــة

الخلاصة العامـــــة

من خلال دراستنا لهذا الموضوع حاولنا معالجة إشكالية البحث التي تدور حول أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي على فعالية المحتوى المعلوماتي للقوائم المالية الصادرة عن المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، وبناءا على نتائج إسقاط الجانب النظري على واقع عينة من المهنيين الناشطين بولاية تقرت، ومن خلال إستخدام الإستبيان كأداة لمعرفة أراء أفراد العينة حول موضوع الدراسة من أجل إثبات صحة الفرضيات التي مست كامل جوانب الدراسة أو نفيها، تناقش النتائج المتوصل إليها حول اختبار الفرضيات من خلال النقاط التالية:

إختبار فرضيات البحث :

لقد قامت دراستنا على ثلاث فرضيات، التي فيما يلي سيتم إختبارها :

الفرضية الأولى : هناك إلتزام من قبل المؤسسات الاقتصادية بمتطلبات القياس المحاسبي وفق النظام المحاسبي المالي SCF

وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين متطلبات القياس المحاسبي والنظام المحاسبي المالي في المؤسسات الاقتصادية من وجهة نظر المستجوبين، وبالتالي تلتزم المؤسسة الاقتصادية بمتطلبات القياس المحاسبي وفق النظام المحاسبي المالي، ومنه نقبل الفرضية الأولى.

الفرضية الثانية : هناك إلتزام من قبل المؤسسات الاقتصادية بمتطلبات الافصاح المحاسبي وفق النظام المحاسبي المالي SCF

وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين متطلبات الافصاح المحاسبي والنظام المحاسبي المالي في المؤسسات الاقتصادية من وجهة نظر المستجوبين، وبالتالي تلتزم المؤسسة الاقتصادية بمتطلبات الافصاح المحاسبي وفق النظام المحاسبي المالي، ومنه نقبل الفرضية الثانية.

الفرضية الثالثة : يساهم النظام المحاسبي المالي SCF في تحسين جودة المعلومة المحاسبية بالقوائم المالية وبالتالي زيادة فعالية المحتوى المعلوماتي للقوائم المالية.

وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين النظام المحاسبي المالي وجودة المعلومة المحاسبية بالقوائم المالية من وجهة نظر المستجوبين، وبالتالي يساهم النظام المحاسبي المالي في تحسين جودة المعلومة المحاسبية بالقوائم المالية وبالتالي تزيد فعالية المحتوى المعلوماتي للقوائم المالية من وجهة نظر مستخدميها، ومنه نقبل الفرضية الثالثة.

_نتائج الدراسة:

من هذه الدراسة يمكن استخلاص أهم النتائج التالية:

- يتمثل المحتوى المعلوماتي للقوائم المالية في قيمة المعلومات التي تظهرها البيانات المالية ومدى اعتمادية مستخدمي تلك المعلومات عليها في اتخاذ قرارهم المالي من خلال كمية المتطلبات التي يفرضها النظام المحاسبي المالي SCF؛
- يتحدد المحتوى المعلوماتي للقوائم المالية بدرجة وعي المستخدمين؛
- يؤثر النظام المحاسبي المالي على المحتوى المعلوماتي للقوائم المالية؛
- يساهم النظام المحاسبي المالي في تحسين جودة المعلومة المحاسبية وبالتالي تزيد فعالية المحتوى المعلوماتي للقوائم المالية في اتخاذ القرارات من لدن مستخدميها سواء الداخليين أو الخارجيين.

توصيات الدراسة:

استنادا لما تم التوصل إليه من نتائج يمكن اقتراح بعض التوصيات كمايلي:

1.ضرورة تحيين النظام المحاسبي المالي بما يتوافق مع مستجدات التحيينات الدورية لمعايير المحاسبة والابلاغ المالي الدولية؛

2.ضرورة اعطاء المؤسسات الاقتصادية أهمية أكبر حول أهمية توفير معلومات مالية ومحاسبية بجودة عالية تتوفر بشكل أكبر على الخصائص النوعية للمعلومة المحاسبية؛

3.ضرورة اهتمام الإدارة بشكل أكبر بالمعلومات التي يتم عرضها في القوائم المالية لتلبية احتياجات مستخدمي القوائم المالية؛

4.ضرورة تعزيز المؤسسات الاقتصادية لمتطلبات النظام المحاسبي المالي بشكل يجعل المحتوى المعلوماتي لها معبر بصورة أفضل مما يحقق لها استثمار أوفر وعوائد أكبر؛

5.اجراء المزيد من البحوث المحاسبية التي تهتم بالتوصل إلى قياس جودة المعلومات المحاسبية؛

6.العمل على مساعدة المؤسسات في توفير الاطارات والكفاءات المؤهلة علميا وعمليا للالمام بمختلف جوانب النظام المحاسبي المالي وبالتالي التطبيق السليم له.

قائمة المراجع

قائمة المراجع والمصادر

أولا – المصادر والمراجع باللغة العربية :

✓ **كتب** :

1 لخضر علاوي, نظام المحاسبة المالية, سير الحسابات وتطبيقاتها les pages bleues internationales **البويرة**, الجزائر, 2014,

2 عباس مهدي الشيرازي, نظرية المحاسبة, طبعة أولى, مطبعة ذات السلاسل, الكويت, 1990,

3 مؤيد راضي خنفر, د. غسان فلاح المطارنة, تحليل القوائم المالية, مدخل نظري وتطبيقي, الطبعة الأولى, دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة, عمان, 2006,

4 سعود جايد مشكور, علي نعيم جاسم, ناظم حسن عبد السيد, ط1 , المحاسبة المتوسطة رؤية معاصرة, دار الميزان للطباعة والتصميم, العراق, 2012,

5 مُحَمَّد الجحاوي طلال, ريان يوسف نعوم, مُحَمَّد علي جعفر, طالب الشمري مشتاق, أساسيات المعرفة المحاسبية, ط1 , دار اليازوري للنشر,

6 مُحَمَّد مطر, التأصيل النظري للممارسات المهنية المحاسبية, في مجالات: القياس. العرض. الافصاح, الطبعة الأولى, دار وائل للنشر والتوزيع, عمان, 2004,

مذكرات وأطروحات :

مذكرات ماجستير:

1 بريش خالد، مساهمة المراجع الخارجية في الحد من أثر مخاطر المراجعة مستلزمات الإفصاح في القوائم المالية، رسالة ماجستير،جامعة الجزائر 3، الجزائر،سنة 2015،

2عادل عاشور, أثر تطبيق معايير المحاسبة الدولية على المحتوى المعلوماتي للقوائم المالية, دراسة حالة مجمع رياض سطيف, مذكرة ماجستير في علوم التسيير, كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير, جامعة عمار ثليجي, الأغواط, 2005-2006,

3 بوعلام صالحي, أعمال الاصلاح المحاسبي في الجزائر وآفاق تبني وتطبيق النظام المحاسبي المالي, مذكرة ماجستير في العلوم التجارية, كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير, جامعة الجزائر3, 2009-2010,

أطروحات دكتوراه:

4 عبد الحليم سعيدي, محاولة تقييم افصاح القوائم المالية في ظل تطبيق النظام المحاسبي المالي, دراسة عينة من المؤسسات, مذكرة مقمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم التجارية تخصص محاسبة, مُحَمَّد خيضر, بسكرة 2014_2015

5 وردة بلعيد, أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي على القياس والافصاح بالقوائم المالية في ظل معايير المحاسبة الدولية, دراسة حالة المؤسسة الاقتصادية بالجزائر, مذكرة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم التجارية, كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير, مُحَمَّد بوضياف, مسيلة, 2019-2020

6 عبد الكريم شناي, أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي على نوعية المعلومات المحاسبية في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية دراسة حالة – عينة من المؤسسات, مذكرة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في المحاسبة, كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير, جامعة مُحَمَّد خيضر, بسكرة, 2015-2016,

ج- مقالات ومداخلات :

1-بلعور سليمان, دوافع وآثار الانتقال الى النظام المحاسبي المالي الجديد في الجزائر, مجلة رؤى اقتصادية, العدد6, 2014؛

2-حدة متلف, علي بوخالفة, الاطار التصوري كانعكاس تقييمي لمدى تطبيق النظام المحاسبي المالي, مجلة الاقتصاد الصناعي(خزارتك), العدد2؛

3-بن زاف لبنى, استخدام محاسبة القيمة العادلة كأساس للقياس المحاسبي في الجزائر دراسة ميدانية، مجلة اقتصاد المال والأعمال، العدد 01؛

4-مُحَّد رضا طيبة, آدم حديدي, موقف النظام الجبائي الجزائري من القياس وفق القيمة العادلة في ظل تطبيق النظام المحاسبي المالي, مجلة اقتصاد المال والأعمال, العدد7, 2021؛

5-خلف الله بن يوسف, أهمية الافصاح والقياس المحاسبي في القوائم المالية في ظل النظام المحاسبي المالي وأثره على الممارسات المحاسبية في المؤسسات الاقتصادية, مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والادارية, العدد7, 2017؛

6-هجيرة بوزوينة, واقع القياس والافصاح المحاسبي في الجزائر وأثره على جودة المعلومات المالية وفق متطلبات النظام المحاسبي المالي, مجلة الادارة والتنمية للبحوث والدراسات, العدد2, 2019؛

7-الياس شاهد, عبد النعيم دفرور, الافصاح المحاسبي عن القوائم المالية وفق نظام المحاسبة المالية ووفق المعايير المحاسبية الدولية, مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والادارية, العدد5, 2016؛

8- عبد الرحمان مُحَّد رشوان، مُحَّد غانم أبو مصطفى، أثر استخدام لغة التقارير (XBRL) كأداة للإفصاح الإلكتروني على جودة التقارير المالية في ظل المعايير المحاسبة الدولية IFRS، مجلة الدراسات المالية و المحاسبة و الإدارية، العدد السابع،2017؛

9-سعيد فارس، العربي حمزة, تأثير الممارسات المحاسبية الإبداعية على مبدأ الإفصاح المحاسبي في ظل معايير المحاسبة و الإبلاغ المالي الدولي-دراسة حالة لأراء عينة من الأكاديميين **والمهنيين**، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير وعلوم التجارة،العدد03، السنة 2020؛

10-أحمد مخلوف، الأزمة المالية العالمية ولاستشراف الحل باستخدام مادي الإفصاح والشفافية و حوكمة الشريكات من منظور إسلامي ، ملتقى علمي دولي حول الأزمة المالية و الاقتصادية الدولية والحكومة العالمية ، جامعة فرحات عباس، سطيف،الجزائر،سنة 2019.

و-الجرائد والقوانين والتشريعات

1- قرار مؤرخ في 23 رجب عام 1429هـ الموافق لـ 2 يوليو 2008 يحدد قواعد التقييم و المحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 19الصادر في25مارس 2009.

ثانيا : باللغة الأجنبية:

- Minister des finances. Système comtables financiers SCF. Berti edition. Alger. 2009.

- Financial accounting Standards board qualitative characteristics of accounting information SFAC NO 2MAY 1980

-Financial Accounting standards Board Qualitative characteristics of accounting information SFAC No 2 May 1980 .

قائمة الملاحق

الملحق رقم (01) استبيان الدراسة

جامعة قاصدي مرباح ورقلة

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم المالية والمحاسبية

تخصص: محاسبة وجباية معمقة

استبيان حول موضوع: أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي على فعالية المحتوى المعلوماتي للقوائم المالية

تحية طيبة ...

يسرّ الطالب أن يضع بين أيد يكم هذا الاستبيان بهدف الحصول على أرائكم واقتراحاتك م لاستيفاء البيانات والمعلومات المتعلقة بالدراسة الميدانية للبحث الموسوم بـ:

أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي على فعالية المحتوى المعلوماتي للقوائم المالية

ولهذا أطلب من سيادتكم التكرم بالإجابة عن جميع فقرات الاستبيان المرفقة، علما بأن النتائج التي ستخلص إليها الدراسة متوقفة على مصداقية الإجابة عن جميع أسئلة الاستبيان، ونؤكد لكم بأن جميع البيانات التي تدلون بها ستعامل بسرية تامة ولأغراض البحث العلمي فقط، وفي الأخير تقبّلوا منا فائق الشكر على تعاونكم معنا.

ملاحظة: يرجى الإجابة بوضع علامة (X) حسب الحالة التي تتفق مع رأيكم.

الجزء الأول: المعلومات الشخصية

1. **العمر:**

أقل من 30 سنة ☐ من 30 – 40 سنة ☐ أكثر من40 سنة ☐

2. **الشهادة أو المؤهل العلمي:**

شهادة مهنية ☐ شهادة جامعية ☐ شهادة دراسات عليا ☐

3. **المهنة أو الوظيفة:**

مهني ☐ محاسب بمؤسسة ☐ محلل مالي ☐

4. **الخبرة:**

أقل من 5 سنوات ☐ من 5 –15 سنوات ☐ أكثر من15 سنة ☐

5. **الكيان أو الهيئة المستخدمة:**

مؤسسة اقتصادية ☐ بنك ☐ إدارة الضرائب ☐

الجزء الثاني: محاور الدراسة

المحور الأول: واقع التزام المؤسسات الاقتصادية بمتطلبات القياس المحاسبي وفق النظام المحاسبي المالي

البيان	غير موافق	محايد	موافق
1. السماح باعتماد نموذج القيمة العادلة في القياس المحاسبي يسمح بتصوير الواقع الحقيقي للمؤسسة(الصورة الوفية).			
2. الثبات على طرق قياس محددة يسمح باجراء مقارنات بين القوائم المالية للمؤسسة على فترات مع مثيلاتها من المؤسسات.			
3. توفير أسس وبدائل القياس المحاسبي يساعد المؤسسات على توفير معلومات استنادا لقيد التكلفة والعائد.			
4. التزام المؤسسة بقواعد التقييم الأولي لعناصر القوائم المالية يرتكز بشكل أساسي على مبدأ التكلفة التاريخية.			
5. تلتزم المؤسسة بالقيام بمراجعة طريقة القياس المحاسبي مرة واحدة على الأقل خلال السنة.			

المحور الثاني: واقع التزام المؤسسات الاقتصادية بمتطلبات الافصاح المحاسبي وفق النظام المحاسبي المالي

البيان	غير موافق	محايد	موافق
6. عرض القوائم المالية بصفة دورية ومنظمة يساهم في توفير معلومات حول المؤسسات في التوقيت المناسب.			
7. تسمح المعلومات المعدة وفق النظام المحاسبي المالي بتقسيم القرارات وتصحيح الانحرافات			
8. الافصاح عن المعلومات المحاسبية وفق SCF يسمح بالتنبؤ عن الأحداث المستقبلية حول المؤسسة في حالات عدم التأكد			
9. يسمح الالتزام بالثبات في عرض المعلومات وفق طرق وأسس محددة في تقديم معلومات واضحة وخالية من التحيز.			
10. التزام المؤسسات بمتطلبات الافصاح وفق SCF يجعل المعلومات المحاسبية موثوقة وتمتاز بالدقة.			

المحور الثالث: أثر اسهامات النظام المحاسبي المالي في تحسين فعالية المحتوى المعلوماتي للقوائم المالية

11. أسس القياس المحاسبي وفق SCF تسمح بتقييم فعال لنتائج المؤسسة ومركزها المالي بصورة صادقة.			
12. التزام المؤسسات بمتطلبات الافصاح وفق SCF يسمح بتقديم معلومات مالية في الوقت المناسب.			
13. الافصاح المحاسبي وفق SCF يعكس الصورة الصادقة للوضع والأداء المالي للمؤسسة.			
14. الالتزام بقواعد التقييم اللاحق يسمح للمؤسسة بتصويب القياس المحاسبي لعناصر أصولها وخصومها.			
15. هناك التزام بمتطلبات القياس والافصاح من طرف المؤسسات يسمح بزيادة ثقة المستثمرين وباقي مستخدمي المعلومات الواردة في القوائم المالية.			
16. ساهم تطبيق النظام المحاسبي المالي في توفير مدونة حسابات, مبادئ وسياسات محاسبية كافية لاعداد القوائم المالية			
17. تطبيق النظام المحاسبي المالي ساهم في اختيار المؤسسات الاقتصادية لنوعية الافصاح المناسب لها.			
18. غياب سوق مالي نشط سمح للنظام المحاسبي المالي توضيح طريقة القياس الواجب اتباعها من طرف الخبراء.			
19. تعدد طرق القياس المحاسبي وفق SCF ساهم في تحسين جودة ممارسات القياس المحاسبي بالمؤسسات الاقتصادية.			
20. تطبيق النظام المحاسبي المالي يسمح للمؤسسة بتوفير طرق الاندماج والتوحيد المحاسبي لاعداد القوائم المالية.			

الملحق رقم (03): النسبة المئوية للعمر

ANOVA

		Somme des carrés	ddl	Carré moyen	F	Sig.
واقع التزام المؤسسات الاقتصادية بمتطلبات القياس المحاسبي في القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي	Intergroupes	.833	2	.416	2.300	.109
	Intragroupes	10.317	57	.181		
	Total	11.149	59			
واقع التزام المؤسسات الاقتصادية بمتطلبات الافصاح المحاسبي في القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي	Intergroupes	.902	2	.451	3.345	.042
	Intragroupes	7.687	57	.135		
	Total	8.589	59			
أثر اسهامات النظام المحاسبي المالي في تحسين جودة المعلومة المحاسبية	Intergroupes	1.128	2	.564	3.713	.030
	Intragroupes	8.661	57	.152		
	Total	9.790	59			

الملحق رقم (04): النسبة المئوية للمستوى التعليمي

ANOVA

		Somme des carrés	ddl	Carré moyen	F	Sig.
واقع التزام المؤسسات الاقتصادية بمتطلبات القياس المحاسبي في القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي	Intergroupes	1.898	2	.949	5.848	.005
	Intragroupes	9.251	57	.162		
	Total	11.149	59			
واقع التزام المؤسسات الاقتصادية بمتطلبات الافصاح المحاسبي في القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي	Intergroupes	.920	2	.460	3.417	.040
	Intragroupes	7.670	57	.135		
	Total	8.589	59			
أثر اسهامات النظام المحاسبي المالي في تحسين جودة المعلومة المحاسبية	Intergroupes	1.109	2	.554	3.640	.033
	Intragroupes	8.681	57	.152		
	Total	9.790	59			

الملحق رقم (05): النسبة المئوية للوظيفة

ANOVA

		Somme des carrés	ddl	Carré moyen	F	Sig.
واقع التزام المؤسسات الاقتصادية بمتطلبات القياس المحاسبي في القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي	Intergroupes	.543	2	.271	1.458	.241
	Intragroupes	10.607	57	.186		
	Total	11.149	59			
واقع التزام المؤسسات الاقتصادية بمتطلبات الافصاح المحاسبي في القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي	Intergroupes	.099	2	.049	.332	.719
	Intragroupes	8.490	57	.149		
	Total	8.589	59			
أثر اسهامات النظام المحاسبي المالي في تحسين جودة المعلومة المحاسبية	Intergroupes	.180	2	.090	.533	.589
	Intragroupes	9.610	57	.169		
	Total	9.790	59			

الملحق رقم(06): النسبة المئوية للخبرة

ANOVA

		Somme des carrés	ddl	Carré moyen	F	Sig.
واقع التزام المؤسسات الاقتصادية بمتطلبات القياس المحاسبي في القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي	Intergroupes	.582	2	.291	1.571	.217
	Intragroupes	10.567	57	.185		
	Total	11.149	59			
واقع التزام المؤسسات الاقتصادية بمتطلبات الافصاح المحاسبي في القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي	Intergroupes	.749	2	.374	2.722	.074
	Intragroupes	7.840	57	.138		
	Total	8.589	59			
أثر اسهامات النظام المحاسبي المالي في تحسين جودة المعلومة المحاسبية	Intergroupes	1.585	2	.792	5.505	.007
	Intragroupes	8.205	57	.144		
	Total	9.790	59			

فهـــرس

العنوان	الصفحة
الإهداء	III
الشكر	IV
ملخص	V
قائمة المحتويات	VII
قائمة الجداول	VIII
قائمة الأشكال	IX
قائمة الملاحق	
المقدمة	أ-ج
الفصل الأول: المحتوى المعلوماتي للقوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي	30-1
تمهيد	2
المبحث الأول : الإطار النظري للنظام المحاسبي المالي والمحتوى المعلوماتي للقوائم المالية	3
المطلب الأول: مدخل حول النظام المحاسبي المالي	3
الفرع الأول : لمحة حول النظام المحاسبي المالي	3
الفرع الثاني : متطلبات القياس وفق النظام المحاسبي المالي	5
الفرع الثالث : متطلبات الافصاح وفق النظام المحاسبي المالي	6
المطلب الثاني : المحتوى المعلوماتي للقوائم المالية حسب النظام المحاسبي المالي	8
الفرع الأول : ماهية القوائم المالية	8
الفرع الثاني : أنواع القوائم المالية	12
الفرع الثالث: الخصائص النوعية للمعلومة المحاسبية	
المطلب الثالث: النظام المحاسبي المالي واسهاماته على فعالية المحتوى المعلوماتي للقوائم المالية	15
الفرع الأول : مفهوم المحتوى المعلوماتي	15
الفرع الثاني : فاعلية التقارير المالية كموصل جيد للمعلومات	18
الفرع الثالث : أثر اسهامات النظام المحاسبي المالي على فعالية المحتوى المعلوماتي للقوائم المالية	21
المبحث الثاني : الأدبيات التطبيقية	25
المطلب الأول : الدراسات باللغة العربية	25
المطلب الثاني :الدراسات باللغة الأجنبية	27
المطلب الثالث :ملخص الرؤى بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة	29
الفرع الأول :أوجه التشابه بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة	29
الفرع الثاني :أوجه الاختلاف بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة	29
خلاصة الفصل	31

الفهرس

الفصل الثاني : الدراسة الميدانية–دراسة حالة– عينة من المهنيين والممارسين بولاية تقرت2022	54–31
تمهيد	32
المبحث الأول : الطريقة والأدوات المستخدمة	33
المطلب الأول : طريقة الدراسة الميدانية	33
الفرع الأول : المنهج المستخدم في الدراسة	33
الفرع الثاني : نموذج الدراسة	34
الفرع الثالث : مجتمع وعينة الدراسة	34
المطلب الثاني : الأدوات المستخدمة في الدراسة الميدانية	35
الفرع الأول : مراحل إعداد الاستبيان	35
الفرع الثاني : توزيع استمارة الاستبيان	36
الفرع الثالث :تفريغ استمارة الاستبيان	36
المطلب الثالث: صدق أداة الدراسة والأساليب الإحصائية	37
الفرع الأول :أساليب المعالجة الإحصائية المستخدمة	37
الفرع الثاني :صدق وثبات أداة الدراسة	37
الفرع الثالث :الاتساق الداخلي لأداة الدراسة	38
المبحث الثاني : نتائج الدراسة ومناقشة النتائج	38
المطلب الأول : عرض وتحليل نتائج الدراسة	38
الفرع الأول : تحليل خصائص عينة الدراسة	38
الفرع الثاني :النتائج المتعلقة بآراء المستجوبين اتجاه محاور الدراسة	43
الفرع الثالث :تفسير النتائج	48
المطلب الثاني :اختبار الفرضيات الدراسة	49
الفرع الأول :اختبار الفرضية الأولى	49
الفرع الثاني :اختبار الفرضية الثانية	50
الفرع الثالث :اختبار الفرضية الثالثة	51
المطلب الثالث :مناقشة نتائج الدراسة	52
الفرع الأول : مناقشة نتائج المحور الأول حول الالتزام بمتطلبات القياس المحاسبي وفق SCF	52
الفرع الثاني : مناقشة نتائج المحور الثاني حول الالتزام بمتطلبات الافصاح المحاسبي وفق SCF	52
الفرع الثالث :مناقشة نتائج المحور الثالث حول أثر اسهامات النظام المحاسبي المالي في تحسين فعالية المحتوى المعلوماتي للقوائم المالية	53
خلاصة الفصل	54
الخاتمة	55

المراجع و المصادر	59
الملاحق	64
الفهرس	74